



République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche
Scientifique
جامعة زيان عاشور-الجلفة
Université Ziane Achour-Djelfa
كلية علوم الطبيعة و الحياة
Faculté des Sciences de la Nature et de la Vie
قسم علوم الارض والكون
Département des Sciences de la Terre et de l'Univers



مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي شعبة الجغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

الموضوع:

دور التهيئة الحضرية في حماية البيئة "دراسة حالة مدينة الجلفة"

من إعداد الطالب:

• مهداوي محمد

لجنة المناقشة :

الاستاذ: باكرية بشير..... رئيسا

الاستاذ: د. تيشوداد الطيب..... مشرفا ومقررا

الاستاذ: خرفان نور الدين..... ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022-2023



République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche
Scientifique
جامعة زيان عاشور-الجلفة
Université Ziane Achour–Djelfa
كلية علوم الطبيعة و الحياة
Faculté des Sciences de la Nature et de la Vie
قسم علوم الارض و الكون
Département des Sciences de la Terre et de l'Univers



مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي شعبة الجغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

الموضوع:

دور التهيئة الحضرية في حماية البيئة "دراسة حالة مدينة الجلفة"

من إعداد الطالب:

• مهداوي محمد

لجنة المناقشة :

الاستاذ:باكرية بشير..... رئيسا

الأستاذ: د. تيشوداد الطيب..... مشرفا ومقررا

الاستاذ: خرفان نور الدين.....ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر

تحية شكر و فخر و تقدير و احترام إلى فضيلة الدكتور:

***** تيشوداد الطيب *****

حيث بذل جهدا في إرشادنا وتوجيهنا أثناء عملنا في هذه المذكرة

الذي صاحبنا في مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تهيئة حضرية كأستاذ مشرف على المذكرة والذي نتمنى أن يرافقنا في الدراسات العليا. إن شاء الله. وأن يطيل الله في عمره ويجعله في كل خطوة حسنة ويغفر الله له ويجعل الجنة مأواه وأن يزور بيته المحرم وقبر المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم ويصلي في روضته الشريفة.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على مجهوداتهم المبذولة.

ونتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا الكرام الذين لم يبخلوا علينا بشيء، طيلة سنوات الدراسة فاللهم بارك لنا في أساتذتنا وأحفظهم وذويهم وجاهم الله على جهودهم أجرا عظيما.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

اهداء

بمناسبة آخر مرحلة من دراسة ماستر أتقدم بتحياتي الخالصة إلى من يعجز اللسان
وتعجز الأوصاف عن ذكر نعمتهما وأعجز أنا عن رد جزيلهما وجميلهما أهدي عملي
هذا إلى:

والدتي الكريمة حفظها الله تعالى...

والدي الكريم حفظه الله تعالى...

إلى اخوتي وأخواتي.

إلى كل الأصدقاء والزملاء خاصة.

وأهدي عملي إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا وجه الله

ومنفعة الناس إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

****شكرا****

****** مهداوي محمد ******

الفهرس

الفهرس

.....	شكر
.....	اهداء
أ.....	مقدمة
6.....	الفصل الأول: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة
7.....	أولاً: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة
7.....	1- مفهوم التنمية المستدامة:
11.....	2- المفهوم العلمي للتنمية المستدامة:
15.....	ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة
15.....	2- البعد الإقتصادي:
16.....	3- البعد الاجتماعي:
16.....	ثالثاً: مفهوم التنمية الحضرية المستدامة
20.....	رابعاً: التنمية المستدامة والتهيئة العمرانية في الجزائر
20.....	1- السياق التاريخي:
21.....	2- التنمية المستدامة كخيار استراتيجي:
22.....	3- من التهيئة العمرانية الى تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة:
28.....	خلاصة الفصل
30.....	الفصل الثاني: الدراسة الطبيعية والسكانية لمدينة الجلفة
30.....	أولاً: الولاية تاريخياً
30.....	1- لمحة تاريخية
31.....	2- معالم تاريخية:
32.....	ثانياً: الموقع الجغرافي والإداري
35.....	ثالثاً: تحليل الوسط الطبيعي
35.....	1- التضاريس
36.....	2- الهيدروغرافية :
36.....	3- الجيولوجيا :
40.....	4- المناخ :
41.....	رابعاً: المعطيات السكانية والاقتصادية بمدينة الجلفة
42.....	1- مراحل التطور السكاني
45.....	2- دراسة حركة السكان
46.....	3- التركيبة الديمغرافية للسكان:
49.....	4- التوزيع المجالي للسكان
50.....	5- التركيب الاقتصادي والعمالة

54.....	الفصل الثالث: مدى مساهمة أدوات التعمير في تطور البنية الحضرية وحماية البيئة لمدينة الجلفة.....
54.....	أولاً: الوسائل العمرانية لمدينة الجلفة
55.....	1-المخططات العمرانية لمدينة الجلفة :
61.....	2-1-مراجعة المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير لمدينة الجلفة مراجعة 2008 :
64.....	2-2-مخططات شغل الأراضي لمدينة الجلفة : POS
69.....	3-إمكانية الموقع للتوسع العمراني :
69.....	3-1-المحور الشمالي:.....
69.....	3-2-المحور الغربي :
70.....	3-3-المحور الشرقي :.....
70.....	3-4-محور طريق بحارة :.....
71.....	ثانياً: البرامج التنموية المحلية " بلدية الجلفة " :
71.....	1-مشاريع التربية و التعليم :.....
72.....	2-مشاريع السكنية :
73.....	3-مشاريع الهياكل القاعدية :
74.....	4-مشاريع التهيئة و التعمير + المباني الإدارية :
75.....	5-مشاريع الطرق :.....
77.....	6-مشاريع الإنارة العمومية :
79.....	7-مشاريع الساحات والحدائق العمومية :
80.....	8-مشاريع شبكة المياه الصرف الصحي+ توريد المياه الشرب:
86.....	9-مشاريع الشباب و الثقافة :
91.....	الخاتمة
94.....	قائمة المصادر والمراجع:.....
96.....	الملخص.....

فهرس الجداول

- جدول 1: المتوسط السنوي للتساقط (مم) 40
- جدول 2: المتوسط السنوي للحرارة (درجة) 41
- جدول 3: حركة المواليد والوفيات والنمو الطبيعي بين 1996- 2018 45
- جدول 4: التركيب للسكان مدينة الجلفة 47
- جدول 5: التركيب العمري لسكان مدينة الجلفة 47
- جدول 6: توزيع السكان النشطين وغير النشطين ببلدية الجلفة 2018 50
- جدول 7: توزيع السكان النشطين فعلا حسب النشاطات الاقتصادية 2018 51
- جدول 9: توزيع مخططات شغل الأراضي لمدينة الجلفة حسب المخطط التوجيهي مراجعة 2008 63
- جدول 10: توزيع مخططات شغل الأراضي لمدينة الجلفة حسب مراجعة المخطط التوجيهي مراجعة 2008 64
- جدول 11: الوضعية الإدارية لمخططات شغل الأراضي لمدينة الجلفة 68
- جدول 12: المشاريع التي قامت بها بلدية الجلفة من خلال برامجها التنموية 71
- جدول 13: المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 72
- جدول 14: المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 73
- جدول 15: المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 74
- جدول 16: المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 75
- جدول 17: المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 77
- جدول 18: المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 79
- جدول 19: المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 81
- جدول 20: المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 87

قائمة الخرائط

- 34 الخريطة رقم 1 : الموقع الإداري والاقليمي لبلدية الجلفة.
- 39 الخريطة رقم 2 : يمثل الانحدارات لبلدية الجلفة.
- 56 الخريطة رقم 3 :: مخطط القطاعات.
- 67 الخريطة رقم: 4 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مراجعة 2009.

قائمة الأشكال

- 52 الشكل 1: تمثيل بياني لتوزيع السكان النشطين فعلا حسب النشاطات الاقتصادية.

قائمة الصور

- 61 الصورة رقم 1: مستشفى طب العيون.
- 62 الصورة رقم 2 : الحديقة النباتية.
- 62 الصورة رقم 3: جامعة الجلفة.
- 63 الصورة رقم 4: سكنات طريق بحرارة.

مقدمة

مقدمة:

لقد ارتبطت التنمية المستدامة في بدايتها ارتباطا كبيرا بعلاقة التنمية بالبيئة والنظم الإيكولوجية والموارد البيئية بشتى صورها، إلا أنها اليوم وكما هو متداول في أوساط المتخصصين في مجالات التنمية لا تنحصر في هذه العلاقة فحسب بل أنها تتعدى ذلك إلى علاقة التنمية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

وباعتبار أن المدينة كمظهر من مظاهر التنمية بمختلف أبعادها تستوعب أنشطة اقتصادية وأحجاما سكانية وتشغل موقعا مميزا لها فانه لا بد من معرفة حقيقة العلاقة بين تطور المدن و التنمية المستدامة، خصوصا مع ظهور العديد من القضايا والمشكلات الحضرية كالنمو العشوائي للمدن وانعدام الخدمات والمرافق الأساسية كأنظمة مياه الشرب والصرف الصحي وكثرة الأمراض الاجتماعية والعضوية جراء الفقر وسوء الأوضاع المعيشية لسكان هذه المراكز الحضرية ، زيادة على التأثيرات البيئية التي أصبحت تشكلها المدن بتوسعها العمراني غير المتحكم فيه ودون استراتيجيات واضحة في ميدان حماية الأراضي الفلاحية ، واستهلاكها للطاقة ذات المصدر الأحفوري بشكل رهيب بدل الاعتماد على الطاقات المتجددة، النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الأخرى المتجددة، وكذا انتاج الانسان لمواد غير قابلة للتحلل الا بعد فترات طويلة من الزمن أدى الى حدوث التلوث وتعطيل النظام البيئي وهو ما جعل التفكير بخصوص التنمية المستدامة تفكيرا عالميا ويقتضي تحقيقها اتخاذ اجراءات لا تقتصر على اقليم أو دولة ، ومن بين ما تتضمنه ضرورة الاقتصاد في الطاقة واعتماد هذا المبدأ في انشاء المدن المستدامة واعتماد الطاقات البديلة المتجددة كما أشرنا اليه.

وحيث أن تخطيط استعمالات الأراضي يشكل الركن الأساسي لعملية التخطيط الحضري فإن أهم الأهداف العامة التي تشترك فيها أغلب إستراتيجيات التنمية المستدامة في مجال تخطيط المدن هي: تحقيق العدالة في توفير الأراضي لأغراض الإسكان وغيرها من الاستخدامات لمختلف

الفئات الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة النمو الحضري والتحكم في ظواهره السلبية، ومن تمة جعل المدينة كعامل مساعد في تحقيق أهداف الاستدامة أو ما يمكننا أن نطلق عليه الاستدامة الحضرية.

إشكالية الموضوع:

تلعب التهيئة الحضرية دورًا حاسمًا في حماية البيئة. فعندما يتم التخطيط والتنظيم الجيد للمدن والمناطق الحضرية، يتم تحقيق التوازن بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة الطبيعية، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم التهيئة الحضرية في حماية البيئة؟

أهمية الموضوع:

يُعد موضوع دور التهيئة الحضرية في حماية البيئة أمرًا ذو أهمية بالغة. فالتحديات البيئية التي تواجه العالم المعاصر، مثل التغير المناخي وتلوث الهواء والمياه، تستدعي تدخلًا فعالًا على المستوى الحضري. وفيما يلي بعض الأسباب التي تبرز أهمية دور التهيئة الحضرية في حماية البيئة:

- الاستدامة البيئية: يسعى التهيئة الحضرية إلى تحقيق التوازن بين التطور الحضري والحفاظ على البيئة. فهي تهدف إلى توفير مساحات خضراء ومنتزهات وحدائق في المدن، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات البيئية في البناء والنقل.
- الحد من التلوث: من خلال تخطيط المدن بشكل فعال، يمكن تحسين نظم إدارة النفايات ومعالجتها بطرق صديقة للبيئة. كما يمكن تنظيم حركة المرور وتشجيع استخدام وسائل النقل العامة ووسائل النقل المستدامة، مما يساهم في تقليل تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة.
- المحافظة على التنوع البيولوجي: تهيئة المساحات الخضراء والمناطق الطبيعية في المدن تساهم في المحافظة على التنوع البيولوجي وتوفير موطن للنباتات والحيوانات المحلية. وبالتالي، يتم تعزيز الاستدامة البيئية وتعزيز جودة الحياة في المدن.

• تعزيز الوعي البيئي: يلعب التهيئة الحضرية دورًا في تعزيز الوعي البيئي بين سكان المدن، حيث يمكن توفير مساحات للتنظيف البيئي وتنظيم فعاليات وحملات توعوية حول حماية البيئة.

أسباب اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث في مجال التهيئة والتعمير، والرغبة في التعمق فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة للعمارة والبناء، الإحاطة بها، ودورها في حماية البيئة.

- معالجة مختلف زوايا هذا الموضوع، المتعددة والمتشعبة، ليكون كمعين لطلاب وباحثي

التهيئة والتعمير.

الدوافع الموضوعية:

تبرز الدوافع الموضوعية لاختيار هذا الموضوع:

- يعتبر موضوع دور التهيئة الحضرية في حماية البيئة من المواضيع، التي تتميز بكثرة

النصوص القانونية.

التي صدرت بشأنه منذ الاستقلال، الأمر الذي دفعنا إلى محاولة إظهار العوائق التي

تواجه تجسيد التشريعات العمرانية، بالميدان والتي تشكل عائقًا أمام فاعليتها، واستمرار المخالفات

العمرانية، وبموازاة ذلك استمرار معاناة المتضررين من آثار هذه المخالفات.

- إن موضوع دور التهيئة الحضرية في حماية البيئة من المواضيع التي لم تحظى

بالاهتمام الكافي، حيث أن هناك تباين واضح في ندرة الدراسات بهذا التخصص في الجزائر، وكذا

محدودية الثقافة القانونية في هذا المجال لدى العديد من المتدخلين في هذا الميدان، لكيفية تطبيق

إستراتيجيته.

خطة الدراسة

حيث تم تقسيم المذكرة الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة حيث في الفصل الأول تحت عنوان: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة وفيه تكلمنا عن مفاهيم التنمية المستدامة وعن مبادئ وابعاد التنمية المستدامة.

أما في الفصل الثاني المعنون بالدراسة الطبيعية والسكانية لمدينة الجلفة حيث قمنا بدراسة جميع الجوانب الطبيعية والسكانية لمنطقة الدراسة حيث سنحاول دراسة المعطيات المجالية والبشرية لمدينة الجلفة في محاولة لإبراز الوضع القائم بها من خلال المعطيات الطبيعية الموجودة فيها ولا ننسى دور وأهمية العنصر البشري في هذه المدينة وذلك من حيث تزايد عدد السكان الذي يؤثر مباشرة بطبيعة الحال على المجال، كما نحاول دراسة المنظومة العمرانية للمدينة بإبراز السكن والتجهيزات الحضرية والشبكات القاعدية الموجودة بها وصولاً إلى المشاكل التي تواجه المنظومة العمرانية..

وأخيرا في الفصل الثالث بعنوان مدى مساهمة أدوات التعمير في تطور البنية الحضرية وحماية البيئة لمدينة الجلفة حيث قمنا بتحليل أدوات التعمير في المدينة وكيفية مساهمتها في حماية البيئة.

الفصل الأول

مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

الفصل الأول: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الالتزام بحملة من المبادئ المحورية الي تعتبر اللبنة الأساسية الي ترسخ الهدف السامي التي جاءت من أجله هذه التنمية، فهي لا تراعي فقط مصلحة الجيل الحالي وإنما تتعدى إلى مراعاة مصالح الأجيال القادمة، ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة لإحلال تنسيق فعال فيما بين جميع أطرافها الفعالة، فبعدما كانت إستراتيجية التنمية تدور حول فلك السلطات العمومية أظهرت التجارب العملية وحبوب إشراك باقي الأطراف من مؤسسات ومجتمع مدن.

أولاً: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة:

كما هو الحال في أغلب إشكاليات مناهج التنمية فإن المتخصصين والمهتمين بهذا المجال لم يصلوا بعد إلى تعريف موحد لمفهوم التنمية المستدامة يمكن الاتفاق عليه، إلا أنه تم من خلال العديد من المؤتمرات والملتقيات صياغة بعض التعاريف والأبعاد للتنمية المستدامة يمكن توضيحها في الآتي:

1.1. تعريف التنمية المستدامة وتطور المفهوم : ترجع فكرة التنمية المستدامة الى فترة

السبعينات من القرن الماضي ، مع بروز نادي روما سنة 1970 من خلال تقرير بعنوان "حدود النمو" ، أي فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي وهو ما أثار نقاشات حادة بين نشطاء البيئة و أنصار "النمو مهما كانت عواقبه أو مهما كان ثمنه" ، في السنة ذاتها أصدر الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة تقريراً بعنوان "الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة" ، أزيل إثره التناقض بين البيئة و التنمية وأسس فكرة التنمية المستدامة حسب هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة موحدة بين الاقتصاد و البيئة وعرفت أن ذلك بعنوان التنمية الملائمة للبيئة ، التي أصدرت من طرف الأمم المتحدة سنة 1972 . الذي يجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئي¹.

فالعقود الثلاثة الماضية شهد فيها العالم إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية الحالي نموذج الحداثة لم يعد مستداماً²، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض الدفء الكوني، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة ، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى

1 فاروق صاح الخطيب : تقدير دالة الطلب على الإسكان في مدينة جدة - مركز البحوث و التنمية - كلية الإقتصاد و الإدارة - جامعة الملك عبد العزيز . السعودية 1984

2 عبد الله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة.

http://www.maaber.org/issue_may10/deep_ecology1.htm الرابط

نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على التوفيق بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى¹ ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992م. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر 1995 UNDP.

منذ أن تبلور مفهوم التنمية المستدامة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين تمت العديد من المحاولات لتقديم ووضع تعريف دقيق له، ففي التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة تم للمرة الأولى وضع تعريفاً محدداً للتنمية المستدامة وتم وضع وتوضيح أهم مقوماتها وشروطها، والتنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير هي: " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة "

لقد تأثر تعريف التنمية المستدامة الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة، إذ أخذ التقرير يكرر ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها.²

أما بعد ظهور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 1987 WCED، تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها "

1 النموذج الاقتصادي المهيمن الليبرالية الرأسمالية (هو "اقتصاد استخلاصي" يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء.

2 صالح محمود وهبي، ابتسام درويش المكي : التربية البيئية وأفاقها المستقبلية، دار الفكر ، دمشق. سوريا، ط1، 2003. ص 35.

التنمية التي تلبى حاجيات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم".

وبما أن هذا التعريف يحدد فقط الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجيات الرئيسية¹، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية UNCED المنعقد بريودي جانيرو عام 1992² والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة وضع تعريفا للتنمية المستدامة على أنها تنمية تتميز بالفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة وبذلك تم تعويض التعريف السابق بتعريف مبني على هذه الحلقات الثلاثة الذي سنعود له بشيء من التوضيح وهذا بناء على التعريفات التي دعا الكثير من الباحثين لتقديمها كل حسب وجهة نظره ومن ذلك أمكن حصر حوالي 85 تعريفا متداولاً للتنمية المستدامة، أبرز أهمها في ثلاث مجموعات :

2.1. تعريف على الصعيد البيئي:

النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

1 ر.ديب ، س.مهنا : التخطيط من أجل التنمية المستدامة .مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 15 العدد الأول 1999 ص188 .

2 En 1992, le Sommet de la Terre à Rio, tenu sous l'égide des Nations unies, officialise la notion de développement durable et celle des trois piliers (économie/écologie/social) : un développement économiquement efficace, socialement équitable et écologiquement soutenable .

3.1. تعريف على المستوى الاقتصادي:

يقصد بالتنمية المستدامة اقتصادياً، الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.. وهو ما يعني أن نظماً الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها"¹.

4.1. تعريف على الصعيد الاجتماعي:

ويشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، إذ ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فيتم بذلك " نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية". كما تؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على وجوب تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.²

5.1. حلقات التنمية المستدامة :

ما تضمنته التعريفات السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة يكمن نظرياً في وجود ثلاثة دوائر كل منها قائمة بذاتها على حدى وهي دائرة الاقتصاد ودائرة البيئة ودائرة متعلقة بالجانب الاجتماعي ، وعادة ما تسود دائرة الاقتصاد على حساب الاجتماع والبيئة ورغم وجود العلاقات المتبادلة بين الاخيرتين إلا ان تأثير الاقتصاد على البيئة يعتبر الأهم والأكثر وضوحاً ، وعلى غرار ذلك تؤثر دائرة الاقتصاد بشكل خطير على الجانب الاجتماعي ، ومما لاشك فيه ان الدوائر

1 حليلة بنت ابراهيم بن علي الزبيدي، توظيف المؤشرات الطبيعية لكشف وتحليل التغير في التغطية النباتية للأجزاء الغربية من محافظة الطائف) رسالة ماجستير، قم الجغرافيا .جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية 2010ص 112.

2صالح خليل حسن الميحي : تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى . بغداد الطبعة الأولى 1976

الثلاثة تعد مستقلة من ناحية لكن ذات علاقات متبادلة تفاعلية فيما بينها ، قد يكون هذا هو واقع التنمية وفق النظام الرأسمالي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الذي أثبت طغيان الجانب النفعي المادي فيه على حساب الجوانب الأخرى وعدم اتصافه بالاستدامة ، أما التنمية المستدامة فهي تجعل من هذه الدوائر دوائر متداخلة ومتقاطعة وهي معا تمثل ركائز أو أسس التنمية المستدامة ، وتكمن الاستدامة في المجال المشترك الناتج عن تقاطعها وهذا يعني أنها تقتضي بالضرورة ادراج القضايا والمسائل البيئية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين هذه الدوائر وأخذها بعين الاعتبار معا ، دون الفصل بينها على أن لا تغطي دائرة على حساب الأخرى أي أن التنمية المستدامة ناتجة عن تقاطع أو التقاء الأهداف الاقتصادية مع الواقع الاجتماعي وسلامة البيئة كما يتضح من الشكل وقد أشار الى هذا جون الكينتون سنة 1997 في كتاب له عندما تحدث عن التنمية المستدامة وعلاقتها بالمؤسسة الاقتصادية المنتجة وباعتباره كشخصية هامة في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة حيث ذكر بأن "طريقة حساب القيمة المضافة للمؤسسة لا يجب أن تقتصر على النتائج المالية من ربح وخسارة ولكن كذلك النتائج الاجتماعية والبيئية "بعد ذلك تطور مفهوم التنمية المستدامة وأصبح يمثل في الغالب على شكل ثلاث دوائر متداخلة كما أشرنا اليه من قبل أين تلتقي أو تتقاطع الأهداف الاقتصادية مع الوقائع الاجتماعية والسلامة البيئية¹.

2-المفهوم العلمي للتنمية المستدامة:

الواقع أن مصطلح التنمية المستدامة أصبح متداولاً كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية ولايزال كذلك وسيظل، وارتبط مفهومه بتقرير لجنة برونتلاند² Brundtland التي عرفتته على النحو التالي : التنمية المستدامة هي نمط تنمية يستجيب لمتطلبات أو احتياجات الحاضر على أن لا يكون ذلك على حساب قدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. ورغم أن هذا التعريف يوضح

1أدياب رضا، بوزيدة صالح : التنمية الحضرية لمدينة تبسة وأثارها على مقومات التنمية المستدامة .مشروع مقدم لنيل شهادة

مهندس دولة في التهيئة الحضرية، معهد علوم الأرض .جامعة تبسة .جوان 2005.ص 115.

2 Le développement durable est « un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre aux leurs », citation de Mme Gro Harlem Brundtland, Premier Ministre norvégien (1987).

الكثير من الأشياء المتعلقة بالموضوع إلا أنه لا يفي بتوضيح ما يجب فعله لبلوغ حالة من الاستدامة مستقبلا ، وبهذا الخصوص نحبذ التعريف العلمي للمصطلح المقترح سنة 1989 من طرف الطبيب السويدي Karl Henrik Robert المختص في أمراض السرطان ، وعلى اعتبار أن العلماء قد تباينت وجهات نظرهم حول الموضوع فقد كانت فكرة هذا العالم هي توحيد مختلف الأفكار للاتفاق على وضع تعريف علمي موحد للتنمية المستدامة والأسباب الحقيقية من وراء وجود نمط حالي غير مستدام للتنمية ، وهو ما أجمع عليه أكثر من خمسين عالما من المجتمع العلمي الدولي ومن مختلف التخصصات أمكنه جمعهم ، وأهم ما تم الاتفاق عليه يتعلق بما يسمى بالغلاف الحيوي أو البيوسفير ومحورية الانسان داخل هذا الغلاف فهو محاط بنباتات خضراء وحيوانات وهي التي تمثل مركبتي الغلاف الحيوي يحكهما توازن يشتغل بشكل جيد ، فيه تنتج النباتات الأكسجين والأغذية لفائدة الحيوانات التي تتنفس الأوكسجين وتتناول الأغذية ، وفي مقابل ذلك تنتج ثاني أكسيد الكربون والسماذ التي تستعمل هي الأخرى من طرف النباتات وهذه العمليات أو الحلقات تتم بشكل سريع و مستمر خلال اليوم الواحد فالتنفس يجري كل ثانية والغذاء يتم يوميا ضمن هذه الطبقة التي تدعى بالغلاف الحيوي La biosphère المحيطة بالقشرة الأرضية والتي تحتضن الحياة كل هذه العمليات تجري ضمن هذه الطبقة التي جعلت الحياة ممكنة وهي طبقة تشبه أحيانا بقشرة البصلة نظرا لأنها غير سميقة و هشة ، كما اتفق جموع العلماء على أن البيوسفير يمثل نظاما مفتوحا من زاوية الطاقة الواردة اليه أو الصادرة عنه فطاقة الشمس تصل الكرة الأرضية ، وجزء من الطاقة يغادر نحو الفضاء الخارجي ، كما وقع الاتفاق على أنه اذا أخذنا في الاعتبار عنصر المادة ضمن هذا الغلاف فان المادة تتحول فقط بعملية تفكيك أو تركيب وأن الكائن الحي الوحيد الذي بإمكانه القيام بإنتاج الأوكسجين وإنتاج الأغذية هو النبات الأخضر بالاعتماد على عناصر موجودة في هذا الغلاف الحيوي مثل غاز ثاني أكسيد الكربون والماء مع وجود الضوء وهذا بعلية التركيب الضوئي ، وما كان لهذه العناصر أن تعطينا ما ذكرناه لولا وجود النبات الأخضر ،فالمادة المركبة مصيرها التحلل والتفكك مع مرور الزمن الى عناصرها الأولية لكن العناصر الأولية لا يمكنها أن تعود لتشكل المادة المركبة مهما طال الزمن

وفقاً لمبدأ أو قانون حفظ المادة entropy الشهير للافوا زيه ، كما اتفق العلماء على وجود دورات جيولوجية طويلة المدى تمتد على ملايين السنين وتحدث في مستوى الغلاف الحيوي تتمثل في عمليات ارسال المادة الغبار في الغلاف من خلال البراكين والعمليات المناخية ، وفي مقابل ذلك استقبال أجزاء من الكرة الأرضية للغبار انطلاقاً من الغلاف بعملية الترسيب . مثلما تم شرحه يرى العلماء كيفية عمل النظام البيئي للأرض.¹

وتكمن الاستدامة من خلال هذا التعريف المتفق عليه من المجموعة العلمية الدولية في قدرة المجتمعات البشرية على التواجد بشكل لام حدود ضمن هذه الدورات الطبيعية. السؤال المطروح دائماً ما الواجب فعله أو تقاديه لتحقيق الاستدامة. يجيب العلماء على هذا السؤال بتوضيحهم لأسباب عدم الاستدامة من خلال أربعة أشياء لا يجب الاستمرار فيها وهي ضرورية أساسية وكافية:

- يوجد توجه سائد وهو استخراج كميات كبيرة من المواد الأولية انطلاقاً من القشرة الأرضية يترتب عنه تراكم هذه المواد في الغلاف الحيوي ولا يمكن للطبيعة التخلص منها دون عواقب وخيمة مثل البترول، الغاز الطبيعي والمعادن الثقيلة وغيرها.
- تنتج المجتمعات مواد كيميائية تحللها بطيء جداً وبكميات معتبرة تتراكم باضطراد في الغلاف الحيوي، بينما الطبيعة عاجزة عن مواجهة خطرهما ، يتعلق الأمر بمواد موجودة أصلاً في الطبيعة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون ، وكذلك مواد غير موجودة في الطبيعة .
- يسبب النشاط البشري تدهور للطبيعة يحول دون السير العادي لدورات النظام البيئي مثل قطع الأشجار بوثيرة أسرع تفوق قدرة اعادة نموها من جديد فيخرب النظام البيئي ،

1 علي حجة: مدينة المليية النمو الحضري وأفاق التوسع سنة 2010 . رسالة ماجستير في تهيئة المجال، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة. 1999. ص 97.

ولتحل محلها الطرق والعمارات ومواقف السيارات وغيرها فتظل الطبيعة عاجزة أمام ذلك¹.

- الأسباب الثلاثة السابقة بيئية أما السبب الرابع فهو اجتماعي وعلى درجة كبيرة من الأهمية ملخصه تسببنا في خلق حواجز تقف عائقا أمام تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان وهي أكثر أهمية مثل الحق في البقاء ، الهوية ، والنشاط ، والمشاركة ... الخ مثلا بشراء منتج لمؤسسة تعمل في ظل ظروف مزرية للعمل في بلد سائر في طريق النمو نكون قد ساهمنا بطريقة غير مباشرة في تشجيع المؤسسة على استغلال عمالها وبالتالي حرمان العمال من حقوقهم الأساسية .

وبما أن البيئة بما تحتويه من خلايا نباتية هي المسؤول الوحيد عن عمليات تركيب الأغذية وإنتاج غاز الأوكسجين ضمن النظام البيئي للكرة الأرضية أو ما يعرف بـ Ecosystème في الغلاف الحيوي أو Biosphère فإنه يمكن القول أن البيئة هي التي تحتضن بقية عناصر الاستدامة من نشاط اقتصادي ومستوى اجتماعي تبعا لذلك ، أي أن البيئة هي الوحيدة التي تنتج المادة وبالتالي كافة العناصر تعتبر جزء منها وتابعة لها ، وعليه فإننا نرى وجهة نظر التيار الفيزيائي الطبيعي نظرة صائبة ويجب ان تكون الدوائر الثلاثة التي سبق لنا الإشارة لها متداخلة بدل أن تكون منفصلة تحفها دائرة البيئة فالمجتمع هو جزء من البيئة ويتواجد بداخلها أما الاقتصاد فهو نتاج المجتمع ومنه تكون حلقات التنمية المستدامة على النحو الموضح في الشكل 03 ، وتحقيق الاستدامة وفق هذا النمط لا يتأتى سوى بالالتزام بالشروط أو الضوابط البيئية والاجتماعية أي الاستجابة للاحتياجات البشرية في ظل احترام التوازن البيئي والحدود البيئية²، فهل هذا يعني أن الفوائد الاقتصادية تقع في المرتبة الاخيرة؟ الاجابة هي ليس بالضرورة وإنما يجب أن تكون القرارات الاقتصادية المتخذة مبنية على استراتيجية تحقيق الأرباح والفوائد في ذات الوقت الذي تقترب فيه من تحقيق الاستدامة. وتجدر بنا الإشارة الى أن هذا العمل الذي يجسد النموذج أو

1منار محمد أحمد شولي، دراسة غطاءات الأراضي بمنطقة نابلس باستعمال تقنية الاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير في الجغرافيا جامعة النجاح فلسطين 2008، ص 153،

2 صلاح محمود الحجار التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر العربي الطبعة الأولى 2003 ص 11.

النمط السويدي لفهم التنمية المستدامة يعيدنا الى فكرة أنظمة المساكنة أو الأنظمة البيئية: ¹Ecosystèmes : هي فكرة تجمع بين : المدى الجغرافي: Le biotope الذي هو قطعة من سطح الأرض القشرة الأرضية ، و المساكنة الحيوية: La Biocénose المتمثلة في مجموع الكائنات الحية الحيوانية والنباتية التي تعيش على هذا المدى الجغرافي ، والعلاقات التي تربطها به . كما أن الأرض تعتبر كنظام مركب ومفتوح أخذاً في الاعتبار لمصدر الطاقة الواردة اليها من الشمس و تحقيق التنمية المستدامة يعني الحفاظ على التوازن القائم ضمن هذا النظام البيئي ².

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة أبعاد نذكر منها:

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم " الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدوداً معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة. وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائماً وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

2- البعد الإقتصادي:

من المنظور الاقتصادي، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه

المكونات. أما بعض الاقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية فهم يهتمون بما يسمى "الرأس المال الطبيعي" والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام

1 Anne-Marie Gérin-Grataloup, Précis de géographie série NATHAN. France, page 05.

2 نبيل إسحاق فرنسيس: "محافظة المنيا: دراسة في التنمية المستدامة" رسالة مقدمة لمحصل على درجة الدكتوراه في الآداب من قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة أسيوط سنة 2004. ص 68.

الاقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسمك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه¹.

3- البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة²

ثالثا: مفهوم التنمية الحضرية المستدامة

لم يعد الموضوع البيئي في القطاع العمراني هو مجرد فكر كمالى أو مجرد دعوة يناقشها المختصون في ندواتهم أو مؤتمراتهم ضمن بنود ثانوية، وإنما أصبحت البيئة مطلباً مهماً من الضروري التفاعل معه والاستجابة لمتطلباته. هذا الموضوع الذي بات يشكل بحق أحد المقومات الرئيسية للوعي البيئي العالمي، الذي بدوره يشكل - هو وصناعة المعرفة الإطار لتقدم وحضارة الإنسان في القرن الحالي. وهذا المعنى هو ما أشار إليه الآن موغار رئيس المركز العلمي والتقني للعمارة في فرنسا، عندما قال " إن التنمية البيئية وصناعة المعرفة هما اللتان ستشكلان طبيعة وهيكل مستقبلنا. كما أكد على ضرورة مراجعة أنماط المعيشة بين مختلف دول العالم النامية والمتقدمة ومساهمة الجميع في تخفيض نسبة غاز الفحم والاقتصاد في استهلاك الطاقة في المدينة سواء تعلق الأمر بمدن دول الشمال أو مدن دول الجنوب حيث تبرز الحاجة إلى الكهرباء من أجل تكييف الهواء بالمنازل أو تبريدها صيفاً وخاصة مع ثبات ظاهرة سخونة الأرض أو ما يسمى بمفعول البيت البلاستيكي حيث أصبحت المبردات الكهربائية ضرورية وهو ما ينطبق على الجزائر ومدينة الجلفة كمثال عن مدن الجزائر الداخلية ذات المناخ القاري، أما بالنسبة لمدن دول

1. أنحول مسعود : تقييم المخاطر البيئية للمناطق الحضرية مثال مدينة قسنطينة ، رسالة ماجستير ، معهد علوم الأرض جامعة قسنطينة 2004 ص 76.

2. ر.ديب ، س.مهنا : التخطيط من أجل التنمية المستدامة المرجع سابق .

الشمال فالأمر يتعلق بتدفئة المنازل شتاءً باعتماد هندسة العمارة البيئية ذات التكنولوجيا العالية في ميدان عمليات العزل و مواد البناء وهندسة المباني ، ثم الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة ذات المصدر المائي والحرارة الجوفية... الخ بدل الطاقة الأحفورية بالمدينة أو بمراكز ومحطات توليد الكهرباء ، والاقتصاد في ذلك بتغيير نمط الحياة لدى الأفراد بالمدينة فالفرد الأمريكي يستهلك أضعاف ما يستهلكه الفرد الأوروبي وهذا الأخير يستهلك من الطاقة أضعاف ما يستهلكه الفرد الجزائري ، كما تقتضي الاستدامة الحضرية انطلاقاً مما ذكرناه استعمال وسائل النقل المناسبة الجماعي واستعمال السيارات البيئية أو الصديقة للبيئة الكهربائية منها أو تلك التي تعتمد الوقود الهجين أو الهيدروجين لتشغيلها والدراجات الهوائية ، ومن ناحية أخرى يتطلب تحقيق الاستدامة بالمدينة التحكم في تسيير النفايات المنزلية منها وغير المنزلية بتهيئتها وإعادة استعمالها من جديد أو رسكلتها بمعنى تدويرها ، وبموازاة ذلك زيادة نسبة المساحات الخضراء بمختلف أصنافها للتقليل من نسبة غاز الفحم وزيادة غاز الأوكسجين والرطوبة وبالتالي تلطيف المناخ وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة ، يرى المختصون في ميدان الـ تعمير وتخطيط المدن أن المدينة ذات الكثافة السكنية الأكبر لا تلحق ضرراً كبيراً بالبيئة وعلى العكس من ذلك المدن الأكثر اتساعاً تلحق أضراراً كبيرة بيئية ، ويفسر ذلك لكون الأولى أقل استهلاكاً للطاقة المرتبطة بوسائل النقل عبر المجال وبالتالي أقل تسبباً في انبعاثات غاز الفحم كما هو الحال بالنسبة للمدن الآسيوية، أما الثانية فعلى العكس من ذلك مثلما هو الحال مع المدن الأمريكية الأكثر تسبباً في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوي ، وفي هذا الخصوص ولتحقيق تنمية حضرية مستدامة نرى بضرورة زيادة نسبة المساحات الخضراء من جهة وزيادة التوسع العمودي للمدينة بدل التوسع الأفقي ورفع معدلات شغل الأراضي بها ، فيتحقق الاقتصاد في الطاقة والتقليل من مسببات سخونة الأرض زيادة على حماية البيئة من كافة مسببات التلوث وتحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان ، لأن موضوع التنمية الحضرية المستدامة لا يخرج عن كونه جزءاً من موضوع التنمية المستدامة عامة بحلقاتها الثلاث فالمدينة تحتضن أكثر من غيرها أنشطة اقتصادية وتركز سكاني هائل وبالتالي تعنى بمعظم القضايا البيئية الراهنة المطروحة

على المستويين المحلي والعالمي فالمدن المستدامة تعتبر غاية وهدف مستقبلي قبل أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف أنية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بدول العالم الثالث ،حيث تعاني مدنها من مظاهر سرعة التحضر والانفجار الديموغرافي وتحتضن الشطر الأكبر من عمليات التحضر وهي الأوج الى تخطيط سليم وإدارة رشيدة على المستويين البيئي والاجتماعي هذا ما يراه الكثير من القائمين على شؤون المدينة في جل الدول، وبهذا الخصوص نرى أن التدخل على مستوى المدينة لجعلها بيئية أو لتحسين بيئتها أمر لا يقبل المماثلة لأنه يستهدف سلامة الانسان من خلال سلامة البيئة.¹

اختلاف وجهات النظر اتجاه مفهوم الاستدامة الحضرية: الحديث عن التنمية الحضرية المستدامة تواجهه نظريتين متناقضتين:

النظرية الأولى: تدعي عدم امكانية احداث تنمية حضرية مستدامة باعتبار أنه لا يمكن احداث تنمية اقتصادية بموازاة تنمية بيئية او حماية الموارد الطبيعية في الوقت ذاته وهي النظرية التي تربط الحد من النمو الاقتصادي بالتقليل من استهلاك الطاقة.

النظرية الثانية: عكس سابقتها تنص على امكانية تحقيق التنمية المستدامة في الأوساط الحضرية وهذا بفضل التكنولوجيا في حد ذاتها وفعاليتها بزيادة المردودية وبالتالي التقليل من استهلاك الطاقة.

وفي هذا الخصوص نرى وأنه بهندسة البناء المتطورة جدا أي البناء البيئي الأكثر تطورا في ميدان العزل باستعمال الزجاج والخلائط المتطورة ومواد البناء الفعالة والأكثر اقتصادية HQE، التحكم بوسائل النقل بما من شأنه التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة وبالتالي الاقتصاد في الموارد الطبيعية وعدم الحاق الضرر بالبيئة، الانتقال الطاقوي من الوقود الأحفوري نحو الطاقات المتجددة الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الحرارة الباطنية وغيرها من مصادر الطاقة البديلة، التحكم في نمو الحواضر وتفضيل التوسع العمودي بدل الأفقي للمجالات الحضرية، مع زيادة في نسبة المساحات الخضراء نحو تحقيق المدن الخضراء، بموازاة تحقيق التنمية الاجتماعية وتكريس مبدأ الحكامة في

1 عبد الله عطوي: جغرافية المدن، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، لجزء الثالث، ط1، 2001. ص 65.

التسيير وترشيد الاستهلاك يمكن بلوغ حد التنمية الحضرية المستدامة ويكون للتطور التكنولوجي اسهاما كبيرا في هذا المجال.

السمات الأساسية للمدينة المستدامة: إن الحديث عن المدن المستدامة في حقيقة الأمر موضوع واسع جدا يدرس أساسا بتضافر جهود العديد من المختصين، إلا أن هذا لا يمنع أن نشير إلى بعض السمات التي نراها أساسية لتكون من خلالها المدينة مستدامة، والتي سنستد إليها في إبراز مدى تماشي التنمية الحضرية لمدينة الجلفة مع مقتضيات التنمية المستدامة:

-المدينة المستدامة هي المدينة التي تلبى احتياجات ساكنيها من سكن و تعليم و صحة و نقل و ماء شروب و غيرها من الخدمات وفق مؤشرات قياسية مدروسة مع مراعاة التوزيع المجالي المثالي لهذه الاحتياجات بغية و وصولها بعدالة إلى مستحقيها، مع الحرص على عدم تبيذير المجال الذي هو أثمن ما قد نتركه للأجيال القادمة¹.

- تكون المدينة مستدامة إذا كانت بيئتها تساعد على عيش ساكنها في مأمّن بيئي من الانعكاسات التي تنجر عن التدهور البيئي كالتلوث الناتج عن الإنتشار العشوائي للقمامة و مياه الصرف الصحي و الصناعة و النقل و الضجيج وهو ما يشمل الاقتصاد في استهلاك الطاقة واعتماد مصادر الطاقة المتجددة ، والتقليل من عملية نفث غازات الدفيئة و ينبغي أن يكون الجو العام للمدينة ملائم لراحة ساكنها من خلال وفرة النصب الكافي للأفراد من المساحات الخضراء و الحدائق العمومية و أماكن الترفيه وهو ما يحقق مطلب الرفاه الاجتماعي والمساهمة في خلق بيئة سليمة وهذه من مستلزمات التنمية الحضرية المستدامة .

- من السمات البارزة للإستدامة في المدينة أيضا خلق ديناميكية إقتصادية تبنى على تطوير مستويات المعيشة اليوم دون التقليل من الدخل الحقيقي في المستقبل².

1 صلاح محمود الحجار التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر العربي الطبعة الأولى 2003 . ص 85.

2 بوجمعة بونش: البنية العقارية وتأثيرها على توجيه و تنظيم المجال العمراني " حالة بلديتي بئر خادم و جسر قسنطينة ، رسالة ماجستير. ج.ه.ب.ع.ت. ص 72.

- كما أن المدينة المستدامة هي تلك المدينة التي تجعل من سكانها شريكا فاعلا في عملية التنمية من خلال جمعيات تنشط على مستوى المدينة والأحياء وخلايا للإصغاء للمواطن وانشغالاته في مدينته وأخذها في الحسبان أثناء التخطيط للتنمية.¹

رابعاً: التنمية المستدامة والتهيئة العمرانية في الجزائر

1- السياق التاريخي:

منذ أن طرح في مؤتمر استكهولم الأممي سنة 1972 للبيئة والإنسان استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام المجموعة الدولية، وقد أسفر المؤتمر² عن توصيات منها: دعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث، إنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات البيئة، دعوة منظمات الأمم المتحدة وخاصة "اليونسكو" لاتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء جدول برنامج دولي للتربية البيئية يوجه إلى الجمهور و يغطي جميع مراحل التعليم، وبه أصبحت البيئة من أهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم ، حيث انتهت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية لمؤتمر ستوكهولم برئاسة السيدة برونتلاند بعد دراسات كثيرة الى وضع تقرير نشر بعنوان "مستقبلنا المشترك"، يرى ضرورة إيجاد أنماط بديلة للتنمية لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة⁸⁷، محدثا نقلة نوعية في طبيعة النظرة الى العلاقة بين التنمية والاعتبارات البيئية ، كاستجابة لتنامي الوعي البيئي العالمي. وبعده يأتي مؤتمر التصحر للأمم المتحدة بنيروبي في الفترة الممتدة من 19 أوت إلى 9 سبتمبر 1977 لمناقشة مشكلة التصحر *désertification* حيث تبين أن 19% من مساحة التربة في الكرة الأرضية مهددة بالتصحر، وقد أوصى المؤتمر بالمحافظة على الغطاء النباتي القائم وحمايته، واتخاذ الإجراءات العاجلة لمكافحة التصحر وتلك اللازمة لحماية التنوع النباتي والحيواني في المناطق المعرضة للتصحر وأن تقوم المنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية، كل في مجاله بموازاة عمل الدول بمكافحة التصحر في إطار خطة العمل.

1 عبد الله عطوي: جغرافية المدن، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، لجزء الثالث، ط1، 2001.ص 49.

2 يعتبر أكبر تجمع دولي لبحث مشاكل البيئة و قد عقد المؤتمر في "مدينة ستوكهولم" بالسويد من 5-16 جوان 1972 شاركت فيه 122 دولة بالإضافة إلى ممثلي عدد كبير من المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.

ثم جاء بعده مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في جوان 1992 بهدف حماية الأرض من الكوارث البيئية ، وضم المؤتمر ممثلي 178 دولة وحضره أكثر من مئة من رؤساء الدول والحكومات وقد فرضت قمة ريو مصطلحات علمية معقدة مثل : اضمحلال طبقة الأوزون ، الإحتباس الحراري، تغير المناخ العالمي، التصحر، تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون، تلوث الجو، واستنزاف التربة... الخ، وقد ناقشت قمة ريو المسودة النهائية وثيقة أجندة القرن 21 ، كما وضعت ولأول مرة اتفاقيات لمواجهة ارتفاع حرارة الأرض وحماية المناخ العالمي ومكافحة التصحر¹ بعد مؤتمر ريو انعقد مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة بجنوب افريقيا في الفترة الممتدة من 26 أوت إلى 04ديسمبر 2002 : أقر فيه ممثلو الدول بضرورة وضع معايير عملية لحماية الثروة السمكية و إنشاء مخطط لتوفير المياه النقية للسكان المحرومين، كما أنها نصت على إنشاء صندوق تضامن عالمي يهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية و البشرية في الدول النامية.

2- التنمية المستدامة كخيار استراتيجي:

مواكبة للجهود الدولية يأتي تبني الدولة الجزائرية لسياسة التنمية المستدامة ، لأنها باتت تعي طبيعة الرهانات التي تمثلها البيئة من أجل التنمية المستدامة ، وفقا لدراسة أمريكية متعلقة بحماية البيئة أجريت سنة 2011 وشملت 153 بلدا بالاعتماد على قياسات مثل نوعية الهواء ، الماء التنوع البيولوجي ، عوائق الأنظمة البيئية ، معالجة النفايات ، والحكامة البيئية صنفت الجزائر في الرتبة 42 وهي الأولى على المستوى العربي والثانية على المستوى الافريقي² فتبنت استراتيجيات للحفاظ على البيئة في شتى القطاعات تستند على محاور عديدة من بينها : حماية المياه والتربة والغابات ، الأنظمة البيئية الحساسة الساحل ، السهوب،الصحراء ، القضاء على التلوث الصناعي ، حماية الموروث الأركيولوجي للأمة ، الفضاءات الطبيعية ، الأنواع الحيوانية والنباتية، المجال البحري الساحل والجرف القاري، وتسيير النفايات الخاصة التي

1 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية البشرية، ستوكهولم 5-16 جوان 1972.

2 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريودي جانيرو 3-14 جوان 1992.

تدخل في إطار الاستراتيجية الوطنية للبيئة SNE وكذا خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD من خلال تبني البرنامج الوطني للإدارة المندمجة للنفايات المنزلية وما يشابهها PROGDEM ، فالتنوع البيولوجي في الجزائر يصنف من بين الأكثر غنى على المستوى المتوسطي وهذا بحكم موقعها الاستراتيجي بالمنطقة المعتدلة الحارة والمدارية شبه الصحراوية وهو ما يتطلب حمايته وتسييره بشكل عقلاني ومستدام¹.

3- من التهيئة العمرانية الى تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة:

إذا نظرنا الى التهيئة والتعمير من حيث الأسلوب المتبع للتحكم في المجال وتنظيمه نجدها متشابهة على المستوى العالمي، فالتخطيط في ميدان التهيئة العمرانية عامة والتعمير بصفة خاصة يعد أسلوبا متبعاً ، بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد سواء كان رأسمالي أو اشتراكي خاصة بعدما تبينت سلبيات النمو السريع والتوسع العمراني للمدن عقب الثورة الصناعية وعمليات النزوح التي عرفتها المدن ، كنتاج لحرية التصرف ، و التوسع العمراني الحر في المدن انعكاسا لمبادئ الاقتصاد الحر ، وهو ما دفع الدول الأوروبية لاعتماد أسلوب التخطيط العمراني للحد من فوضى توسع النسيج العمراني واستخدامات الأرض الحضرية² وإذا كانت الانطلاقة في هذا الشأن من ألمانيا إلا أن معظم الدول أصبحت تعتمد الأسلوب المذكور لتعم عملية التخطيط العمراني بعد الحرب العالمية الثانية في المعسكرين الشرقي والغربي هادفة للمحافظة على البيئة الحضرية وتناسق عناصرها وتنظيم وظائف المدن من عمل وسكن وترفيه ونقل وغيرها .

الجزائر بعد نيلها السيادة الوطنية ورتت تقنيات التعمير عن الادارة الاستعمارية، وتبنت مخططات اقتصادية وبرامج كبرى في إقتصادها المركزي الموجه ذي الطابع الإشتراكي بوسائله و مؤسساته العمومية أو الحكومية انطلاقا من النهج الإشتراكي الذي كان خيار الدولة آنذاك المخطط الثلاثي 1966/1967 ، الرباعي الأول 1973/1970 والرباعي الثاني 1977/1974

1 L'Algérie face aux enjeux environnementaux avec une stratégie intégrant le développement durable : voir : <https://portail.cder.dz/spip.php?article2758>

2 بشير التيجاني، التضرر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص 89.

، البرامج الخاصة ابتداءً من 1966 و هي برامج تتعلق بعشر مناطق تتميز بضعف الهياكل القاعدية، و نسبة بطالة عالية، مع تزايد درجة النزوح نحو المدن الكبرى - برامج التجهيز المحلي للبلديات ابتداءً من 1970 و ترمي إلى التنمية الصناعية و الاقتصادية و الفلاحية و التشغيل - الثورة الزراعية و برامج الـ1000 قرية اشتراكية villages سنة 1970- المخطط البلدي للتنمية PCD يهدف إلى تنظيم و تخطيط تغيير المدن بالربط مع التعمير و التصنيع- مخططات التحديث الحضري PMU التي كانت بداية تنفيذها في السداسي الثاني من سنة 1976¹ ، و قد أعطت هذه الأعمال نتائج إيجابية مثل التقليل من الفوارق في ميدان الشغل و بالتالي في المداخل و في ميدان التربية و تنمية الهياكل الأساسية و التجهيزات و الكهرباء و تطوير المدن الصغرى و المتوسطة ، و من البرامج الكبرى مشروع السد الأخضر لمكافحة التصحر وزحف الصحراء ، و قد عرفت هذه المرحلة بسياسة التوازن الجهوي².

أدوات التهيئة العمرانية والتعمير:

كانت سياسة التهيئة العمرانية في بداية الثمانينات مجرد تصورات محددة في المخططات الوطنية، ولم يكن في الحسبان أنها ستدخل حيز التطبيق إلا بعد صدور نصوص قانونية تضي عليها الطابع التنظيمي، وبالفعل فقد عرف شغل المجال صدور أه م قانونين يحددان أدوات التهيئة العمرانية وهما:

القانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية : يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي ، و الموازنة بين وظائف السكن و الفلاحة و الصناعة و وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية و مجالات أخرى أدرجها القانون، و ذلك على أساس احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية؛ وهو من خلال تضمنه التحكم في المجالات الحضرية والاستغلال العقلاني للمجال ونشر التنمية نحو المناطق الداخلية والجنوبية والمناطق الحدودية

1 Cherif Rahmani , La croissance urbaine en Algérie – OPU – 1982 – P22

2مريبيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984.

والجبلية وسياسة المدن الجديدة لتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية كان يتماشى وأهداف التنمية المستدامة الحالي و حسب ما جاء فيه فهناك ثلاثة 3 أنواع من المخططات:

● **المخطّط الوطني للتهيئة العمرانية: SNAT** : يُعتبر المخطط الوطني للتهيئة العمرانية المادة الأساسية المشكلة لهذا القانون، حيث يجسد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل وذلك في آفاق 8505 - 8585، فطرُحت من خلاله ملفات متعلقة بالديمغرافية، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعدية والبيئة؛ و يشكل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية و توزيع أماكنها، فهو بمثابة أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، و يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحددة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية. هادفا الى: الشغل العقلاني للمجال الوطني، وضع قنوات للهياكل القاعدية بصفة منسقة و تعيين التجهيزات الكبرى، توزيع المخططات المعدة للسكان، و الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، تقييم الإستغلال العقلاني للموارد البشرية. حماية التراث الإيكولوجي و الثقافي و التاريخي الوطني . وفي هذا الصدد فإنه يحدد البرامج والنشاطات الكبرى بفترات زمنية تتناسب والمجال التخطيطي الوطني، ويحدد سلم الأولويات و تخصيص الموارد النادرة و غير القابلة للتجديد، كما يحدد توجيهات التنمية و التهيئة على المستوى الجهوي.

● **المخطّط الجهوي للتهيئة العمرانية: SRAT** و هو أداة التطبيق المباشرة لتجسيد توجيهات المخطط الوطني، حيث يتولى في حدود مجاله شرح و توضيح التوجيهات و المبادئ المقررة في الوطني، و يتكفل بالتنمية الجهوية كما يعمل على القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، و تشجيع التنمية و التكامل ما بين الجهات، بتنميته المجالات التالية :

- قواعد التنسيق الزمنية للتنمية، تحديد مساحات التعمير لمختلف التجمعات الحضرية وتلك المتواجدة في الأراضي الخصبة، الصبغات المجالية الرئيسية وذلك حسب القيود الطبيعية، وكذا المحاور الإنمائية كالهياكل القاعدية ومناطق الأنشطة الإقتصادية ومخططات استعمال الموارد الطبيعية، الأنشطة الواجب تميمتها لإعادة توازن الجهات.

• **مخطط تهيئة الولاية PAW** : بالتوافق مع المخططين الوطني و الجهوي تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها . حيث تبادر بذلك الإدارة بالتشاور مع الأعوان الإقتصاديين و الإجتماعيين للولاية و مجالس المداولة بالولاية و البلديات و ممثلي الجمعيات المهنية ، يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجهات المعدة في المخطط الجهوي و شرحها فيما يخص الإقليم الذي تشغله ،،يوضح توجيهات التنمية و الأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن لتوزيع الأنشطة و توطين السكان ، تنظيم الهياكل الأساسية و مناطق الأنشطة الإقتصادية أو الخاصة بالإستصلاح ، مع ضمان التنمية المنسقة و المتكاملة للولاية ، ويعتبر إقليم كل ولاية أيضا، مجالا لتثمين نوعي لهذا الإنسجام على مستوى الخدمات العمومية خاصة التي ته م السكان مباشرة و التي ينبغي تكييفها ابتداء من هذا الصعيد مع التوزيع و مع خصوصيات هؤلاء السكان، و عليه كان **مخطط تهيئة البلدية** الخلية الأساسية لتطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي المح ددان بموجب القانون 05-80 المتعلق بالتهيئة و التعمير، ن ص على إيجاد أداتين هما المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، و مخطط شغل الأراضي¹ .

• **المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU** : هو وثيقة تعرف بأهداف التهيئة، و يهدف إلى صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليم البلدية، لفترة تتراوح مدتها في 20 سنة بعد إعداده، فهو بذلك وثيقة مستقبلية للتنبؤ و توجيه التهيئة، و توسع التجمعات السكانية، كما يحدد التوجيهات العامة للأراضي، فهو يقسم المنطقة إلى قطاعات معمرة، قطاعات مبرمجة للتعمير على الأمدين القصير و المتوسط قطاعات التعمير المستقبلية: و هي الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد في حدود 20 سنة، القطاعات غير القابلة للتعمير، و تكمن أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كونه الوثيقة المرجعية الملزمة لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية و حتى الجهة المُعدة له و هي البلدية؛ فهو المقس م للعقارات على تراب البلدية و بذلك فإن إنشاء المخطط بمثابة تعريف للأماكن

1 محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1974.

العقارية و طبيعتها، و كذا تعريف بطرق استعمالها تفادياً للنمو العشوائي، و الاستغلال اللاعقلاني للأماكن العقارية داخل حي ز البلدية، و توفيراً لاحتياجات المواطنين الأساسية داخلها، إن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو تحديث لمخ طط العمراني التوجيهي PUD الذي كان يقتصر على المحيطات العمرانية .

● **مخطط شغل الأراضي POS** : هو الذي يحدد حقوق استعمال الأراضي و البناء عليها ، و يبين الشكل العمراني و حقوق البناء ، كما يحدد القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات، و يبين كذلك هذا المخطط الأراضي الفلاحية، و الإرتفاقات و الطرقات و المناطق الأثرية الواجب حمايتها، يحتوي المخطط على لائحة تنظيم و المتضمنة التلاؤم مع أحكام المخطط التوجيهي ومخطط تنمية البلدية ، والقواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة من حيث نوع المباني المرخص بها،¹ و حقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها معامل شغل الاراضي، فهو بمثابة دفتر شروط في ميدان البناء ، ويمكن القول أن سياسة تهيئة الإقليم الوطني في الجزائر مرت بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى 1978/1962: تميزت بتبني الدولة الجزائرية مخططات إقتصادية و برامج كبرى و نخص بالذكر المخططات الإقتصادية الوطنية مثل المخطط الثلاثي 1969/1967 و المخطط الرباعي 1973/1970 و المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 1 و البرامج الكبرى مثل مشروع السد الأخضر لمقاومة التصحر بواسطة التشجير، و برامج تأميم الأراضي الفلاحية و مشروع بناء 1000 قرية كانت تسعى الدولة في هذه المرحلة لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي ورغم هذا السعي إلا أن الاختلالات المجالية والفوارق بقيت قائمة بين التل والمناطق الداخلية والصحراء وبين المدن والأرياف اجتماعيا واقتصاديا وكذا على مستوى الشبكة الحضرية وكان لابد من تدعيم قطاع التهيئة بقوانين وهيئات تسهر على التجسيد المجالي لسياسة التهيئة المجالية .

المرحلة الثانية 1986/1980: ميزتها الخطة الوطنية للتنمية القطرية التي وضعتها وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية المستحدثة في سنة 1979 استمدت أهدافها التنموية من الميثاق

1 عبد الله عطوي: جغرافية المدن، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الجزء الثالث، ط1، 2001.ص 92

الوطني و تزامن هذا مع وضع المخطط الخماسي الأول 1985/1980 و هنا استحدثت تقسيم اداري جديد سنة 1984 حيث ارتفع عدد الولايات من 26 ولاية سنة 1974 إلى 48 ولاية، كما تزودت التهيئة العمرانية في 12 جانفي 1987 بقانون التهيئة العمرانية و التعمير رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية ، امتازت بالاستعمال الجديد للتهيئة العمرانية من خلال انشاء الوزارة الوصية والوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية سنة 1981 اضافة الى الأدوات القانونية المختلفة للتهيئة والجماعات المحلية .

المرحلة الثالثة 1981/4991: فترة انحطاط السياسة المجالية وواكبت الأزمة الاقتصادية الأمنية في الجزائر ، وانتهاج البلد لنهج اقتصادي ليبرالي مخالف لسابقه وبالتالي انسحاب الدولة وتخليها عن عمليات التخطيط والتهيئة المجالية .

المرحلة الرابعة : ما بعد سنة 1991 بدايتها لم تكن مختلفة عن سابقتها غير أن تغير المعطيات الاقتصادية الاجتماعية والأمنية مع حلول سنة 8555 استرجعت الدولة المبادرة من جديد ، غير أن نتائج المراحل السابقة كانت المزيد من الاختلالات والاضرار بالبيئة مع تحول المجتمع الجزائري الى مجتمع استهلاكي ، فاتجهت الدولة الجزائرية ساعية نحو تحقيق تهيئة الاقليم الوطني وتنميته تنمية مستدامة فظهر القانون 50-85 الصادر في 50 ديسمبر سنة 8550 الذي أعقبته قوانين تفصيلية متعلقة بالبيئة تتوجها لتوجه الجزائر وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات شتى بيئية اجتماعية واقتصادية ، انخرطت الجزائر ضمن الجهد العالمي الهادف الى تكريس هذه الأهداف والتي تعد حتمية محلية قبل أن تكون عالمية ، وأصبحت عضوا في مختلف النوادي الاقليمية المغاربية أو المتوسطية التي تسعى في ذات المجهود .

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري المتعلق بالتنمية المستدامة ، من خلال ادراج المفهوم ومجموعة من التعاريف اختلفت باختلاف المنطلقات بيئية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ، مع وضع تعريف علمي للتنمية المستدامة وكذا التطرق الى أبعاد هذا المفهوم وعلى اعتبار ازدواجية اشكالية البحث فقد شمل هذا الفصل ايضا مفهوم التنمية الحضرية المستدامة واختلاف وجهات النظر اتجاه ذلك ، أبرز الفصل ايضا بعض السمات التي تميز المدينة المستدامة كما استعرض السياق التاريخي للتنمية المستدامة والتهيئة العمرانية في الجزائر مبينا انخراط الجزائر في الموضوع.

الفصل الثاني

الدراسة الطبيعية والسكانية لمدينة الجلفة

الفصل الثاني: الدراسة الطبيعية والسكانية لمدينة الجلفة

أولاً: الولاية تاريخياً

1- لمحة تاريخية

بالرغم من وضعيتها الرابطة ما بين الشمال و الجنوب و بعد الغزو الفرنسي للأغواط في سنة 1852 إلا أن الفرنسيين أرغموا على بناء حصن في الجلفة كمركز للتأمين و إبتداء من سنة 1855 و التي أخذت في تكوين تجمع وهذا في إطار سياسة بناء ساحة عسكرية مدعمة .

و في سنة 1861 و في 13 من شهر فيفري فإن الجلفة رقيت إلى مقر بلدية وهذا بمساحة 17 هكتار . و مدينة الجلفة بدأت في التطور و الأهمية إبتداء من تشييد عدة مرافق إدارية دينية مثل : دار البلدية ، بيرو اراب Bureau d'arabe ، الكنيسة و لهدف تقوية و حماية التجمع ضد الهجمات الناتجة عن الإنتفاضات الشعبية لقبائل أولاً نائل فإن الجيش الفرنسي بناً حصنين : حصن في الشمال و حصن في الجنوب الغربي و صور دشن في سنة 1878 .

وحتى الفترة الممتدة ما بين سنة 1925 - 1950 و التي عرف فيها التجمع نمو تطور ديمغرافي هام و الناتج أساساً عن النزوح الريفي و الجاذبة له الوحدات الصناعية التي أنشئت مثل وحدة الحلفة ووحدة الخشب .

ومن أجل إستجابة لهذا التطور فإن مدينة الجلفة عرفت توسع عن طريق إنشاء عدة أحياء هامشية خارج الصور المبني مثلاً : في الجنوب حي قناني في الشمال القرابة هذه الأحياء للمسلمين و الحي الأوربي الوحيد في منطقة الظل الجميل و الملاحظ بأن الثروات المحلية مثل الملح ، الجلفة لعبا دوراً مهماً في تنمية المدينة و هذا بدوره أثار إهتمام بعض السكان المجاورين للولاية الذين أقاموا التجارة و نموها .

بعض الإنتفاضات الشعبية و بالخصوص إنتفاضة 1861 ضد التواجد الفرنسي أرغم المسؤولين الفرنسيين على بناء حصنين الحصن الشمالي سنة 1871 . و الحصن المفتوح بدأ البناء فيه سنة 1872 و إنتهت الأشغال سنة 1878 .

وفي سنة 1920 عاشت المدينة نموا سكانيا ناتج عن تطور عمراني، وكان عدد السكان 2835 فرد منهم 590 أوروبي يشغلون مساحة تفوق 5 مرات مساحة بقية السكان. الزيادة الديمغرافية الناتجة عن النزوح الريفي نتج عنه عدة أحياء هامشية. الحي الأول هو حي قناني وهو في جنوب المدينة إنشاء الوحدات الصناعية ووحدة الجلفة، والخشب.

العمال بنوا حي القرابة، وكذلك بناء المسجد سنة 1874 خلال الفترة الممتدة ما بين 1925 - 1950 تم إنجاز مركز البريد و المواصلات، سنة 1936 فيلات حي المشتلة و كذلك بناء بعض الأحياء ، مثل حي البرج ، حي زحاف ، 100 مسكن ، حي قناني ، و في سنة 1960 أين هدم الصور المحيط بالمدينة و بعد الاستغلال عرفت المدينة تطور هاما .

2- معالم تاريخية:

من بين المعالم الأثرية التي علمت تاريخ المدينة و التي تبقى حتى أيامنا الحالية نستطيع ذكر التالي :

- دار البلدية بنيت سنة 1860
- الكنيسة بنيت سنة 1861
- بيرو اراب Bureau d'arabe بنيت سنة 1862
- دار الضياف بنيت سنة 1863
- الحصن الشمالي GAFFARILLI حاليا متوسطة بن عياد 1870
- الحصن الشرقي - دار البارود 1872
- ثكنة الدرك 1873
- المسجد في حي البرج 1874
- محطة الأرصاد الجوية سنة 1874
- محطة السكك الحديدية 1921
- مركز البريد و المواصلات 1936

- البرج الجنوبي حاليا الثكنة العسكرية بنيت سنة 1952
تمتلك ولاية الجلفة اهمية كبيرة انطلاقاً من موقعها الجغرافي الذي يتوسط البلاد كميزة تعتمد عليها في تنميتها العمرانية وهيكلتها مجالها، وكجزء من إقليمها فهي تشكل مفترق طرق يربط الحركة بين شمال البلاد وجنوبها، وكعاصمة للولاية تمتلك مدينة الجلفة وسطاً طبيعياً متميزاً بتنوع تضاريسه وغنى باطنه بالمادة الخام، إضافة إلى ثروة نباتية هامة ومتنوعة تتنوع مناخها، كل هذا يشكل امكانيات هامة تميزها وتمكنها من لعب دور هام في التنمية المحلية وكذلك إقليمها إضافة إلى البلاد.

ثانياً: الموقع الجغرافي والإداري

إن بلدية الجلفة تعتبر مفترق طرق هام جدا بالنسبة للطرق المتجهة من الشمال نحو الجنوب و المتجهة من الشرق نحو الغرب .

هذه الوضعية واضحة و مدعمة بشبكة هامة من الطرق الوطنية والجهوية

- الطريق الوطني رقم 1 الرابط ما بين الجزائر العاصمة و جنوب البلاد و المار على مدينة الجلفة .

- الطريق الوطني رقم 46 الرابط ما بين الجلفة وبوسعادة و بعدها بسكرة في الجنوب الشرقي و سطيف في الشمال الشرقي.

- الطريق الوطني رقم 40 في شمال الولاية يربط الولاية بتيارت غربا وكذلك خط السكك الحديدية الرابط ما بين البليدة والجلفة والمستغل خصوصا لنقل البضائع

- وهي مقر للولاية منذ سنة 1974 وهي ممتدة على مساحة 54930 هكتار وهي تقع في وسط الولاية و تحدها :

• بلدية عين معبد من الشمال و الشمال الغربي

• بلدية دار الشيوخ من الشمال الشرقي

• بلدية مجبارة من الشرق

• بلدية الزعفران من الغرب

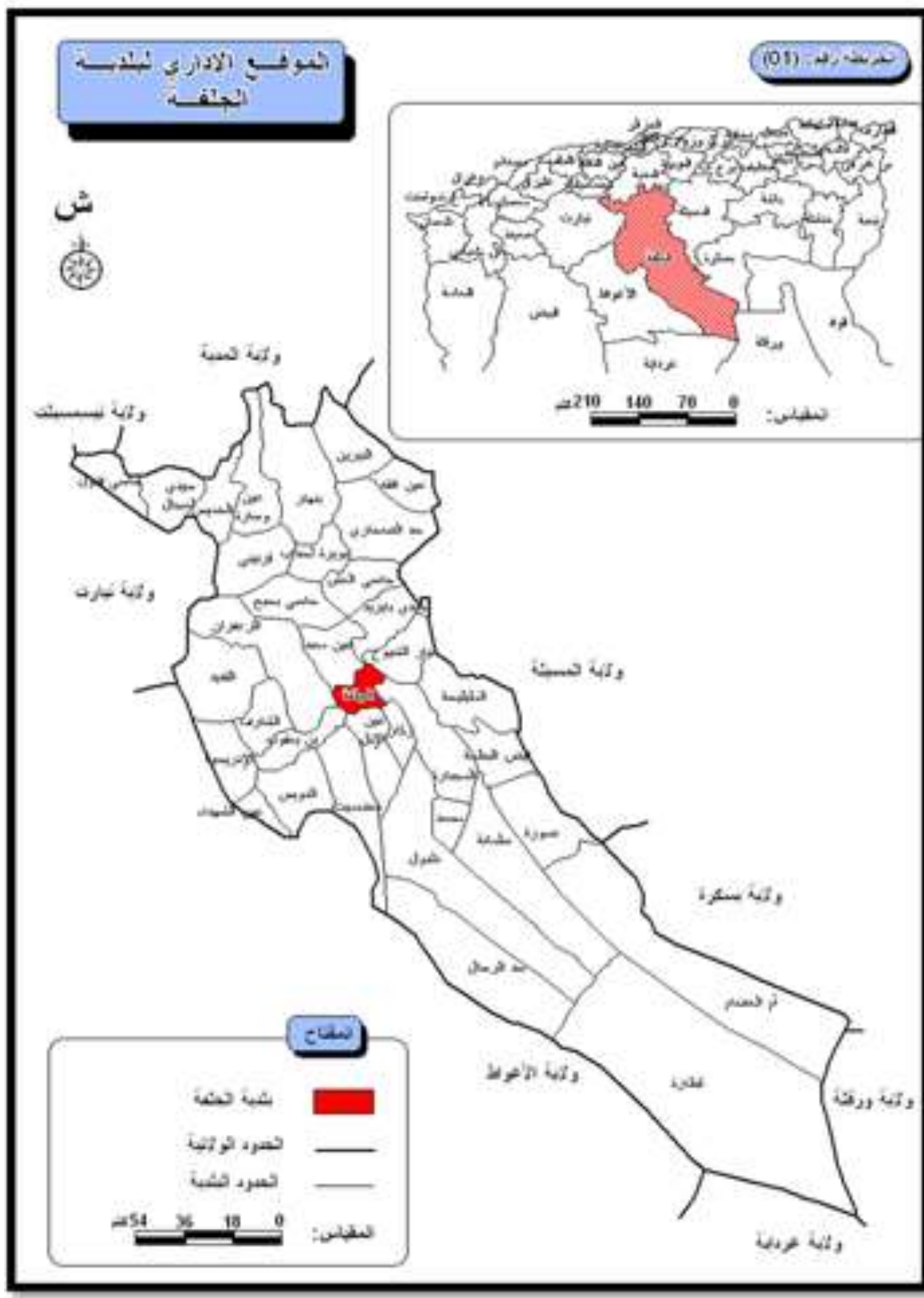
- بلدية زكار من الجنوب

تمتلك ولاية الجلفة اهمية كبيرة انطلاقا من موقعها الجغرافي الذي يتوسط البلاد كميزة تعتمد عليها في تنميتها العمرانية وهيكلتها مجالها. وكجزء من إقليم الهضاب العليا الأوسط فهي تشكل مفترق طرق يربط الحركة بين شمال البلاد وجنوبها، وكبوابة للصحراء تمتلك منطقة الجلفة وسطا طبيعيا متميزا بتنوع تضاريسه وغنى باطنه بالعناصر والمواد المعدنية التي تعتبر مهمة في مجال الصناعة، إضافة إلى ثروة نباتية هامة ومتنوعة وتنوع مناخها، كل هذا يشكل امكانيات هامة تميز المنطقة وتمكنها من لعب دور هام في التنمية المحلية وكذلك إقليمها إضافة إلى البلاد، هذا إذا استغلت جيدا.

اما بالنسبة لموقعها الفلكي فهي واقعة بين خطي طول 3.14 و 2.67 شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 34.63 و 34.20 شمال خط الاستواء.

تقع مدينة الجلفة في منطقة منبسطة حيث يحدها شمالا جبل سن الباء وزيادة على هذا فتعتبر المدينة مفترق طرق هام جداً حيث تربط شمال البلاد بجنوبها وغربها بشرقها، هذه الوضعية واضحة ومدعمة بشبكة هامة من الطرق الوطنية والجهوية.

الخريطة رقم 1 : الموقع الإداري والاقليمي لبلدية الجلفة



المصدر: المصالح التقنية لبلدية الجلفة

ثالثا: تحليل الوسط الطبيعي

1- التضاريس

تضاريس تراب بلدية الجلفة هي بصفة عامة مرتفعة و مرتفعاتها تتغير ما بين 1020 م في الأدنى و 1489 م في الأقصى.

وتوجد 3 مجموعات مورفولوجية كبرى مكونة للمجال البلدي و هي : الجبال، السفوح ، و الهضاب.

• الجبال :

وهي تمثل أكبر من ثلث المساحة الإجمالية أو 21600 هكتار تتمثل في جبل سن الباء ، جبل الوسط ، كاف حواص هذه المنطقة الجبلية تكون مجموعة من خطوط تقسيم المياه . و تقع في شمال المنطقة و إتجاهها يمتد من الغرب نحو الشرق و جبل سن الباء يكون الجزء الأكبر من هذه المنطقة و يمثل النقطة الأكثر ارتفاعا بأرتفاع 1489 م .

• لسفوح :

وهي المرحلة الوسطى ما بين الجبال و الهضاب و توجد في الجنوب الشرقي و في شمال البلدية و هي تضم 4505 هكتار أي ما يعادل 8.20 % من المساحة العامة .

• الهضاب :

وهي جزء منهضبة- مجبارة - مويلح و تضم الجزء الأكبر من مساحة البلدية أي 28825 هكتار وهي تنتشر في منطقتين :

- الجزء المبتدئي من الجهة الجنوبية الغربية إبتداء من الطريق الولائي 164 حتى الجنوبي الشرقي و الشرق من البلدية وهي الأكبر جزء من الهضاب .
- الجزء المتواجد في أقصى الشمال الشرقي من البلدية وهي الهضاب تتميز بتموجات مكونة لبعض التلال و تمر فيها بعض الأودية الأقل أهمية .
- و الجزء الأكبر من سكان الريف مستقرة على هذه الأراضي حيث تمتهن حرفة الفلاحة .

2- الهيدروغرافية :

الشبكة الهيدروغرافية مكونة من أودية تخضع للنظام الموسمي و للسيولة و في أوقات المطر فإن الأودية الأكثر أهمية هي :

- وادي مسكة ، وادي الحديد ، وادي الكيران ، وادي مقيناح ، وادي لوزان ، أم دفاين وادي سيدي سليمان .

ما عادا وادي أم دفاين فإن كل الأودية تصب في وادي ملاح و الذي يعتبر الوادي الأكبر في البلدية و المار بها بإتجاه الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي ، و يسير بإتجاه عمودي على خط تقسيم المياه ليصب في منخفض الزهرز المتواجد في بلدية الزعفران شمال بلدية الجلفة هذا الوادي يجف في الصيف و يصرف المياه المستعملة لسكان مدينة الجلفة ، هذه الظاهرة تخلق مشكل التلوث وهذا الوادي المار في وسط مدينة الجلفة من الجنوب نحو الشمال و تقسيمها إلى جزئين

3- الجيولوجيا :

البنية الجيولوجيا :

ناحية الجلفة تقع في منطقة أنتقال لوحدين بنيوتين الهضاب العليا و الأطلس الصحراوي . آثار الضغط لهاتين الوحدتين ناتج عن حركة الكسر حركة تكتونية حديثة للأرض و كذلك هذه المنطقة توجد من الناحية الجيولوجية في فترة الصعود و هذه الناحية يمكن أن تقسم إلى جزئين بنيوتين .

1- **SYNCLINAL** جنوب الجلفة و محوره متجه من الشرق نحو الشمال الشرقي و بهذا

الإنحراف فإن هذا المقعر الجنوبي يغلق من الجنوب بإنحدار معتدل

2- **PETIT SYNCLINAL** الشمالي حسب نفس الإتجاه السابق .

التكوينات الجيولوجيا :

من ناحية التكوينات الجيولوجية فإن هذه المنطقة مكونة من رسوبات -الطباشيري العلوي و سفلي منكسر بكيفية البينية و طبقات ترجع إلى **MIO-PLIOCENE** و من الزمن الرابع

- الوصف الطبقي

- الطباشيري السفلي :

- **BARREMIEN** - قري الأصفر و الأحمر و طبقة من الطين المرصوص و توجد في

بعض الحالات طبقات واضحة اللون ، تميل إلى اللون الأصفر و الأبيض

- **APTIEN** : وهي عبارة عن كالكير

- **L ALBIEN** : وهي طبقات من المرن الأحمر و الأصفر و طبقات من الكالكير

- **ALBIEN** السفلي :

- قري الأحمر ، قليل من القهوى و هو في تحول نحو **L ALBIEN** .

- **L ALBIEN** العلوي : عبارة عن كالكير أصفر وقري .

الطباشيري العلوي :

CENOMANIEN - وهو مركب من الكالكير ، الكالكير و المارن ، المارن و الطين ،

و الجبس ، وبسمك يتراوح ما بين 150 م / 220 م و هو دائما مشقق .

TURONIEN - وهو يتمثل في الكالكير الرمادي والرمادي الاسمر والكاروالكالكار المرن وهو

بسمك 100 و 180 م و هو ظاهري **SYNCLINAL** الجلفة **SENONIEN** وهو عبارة عن

كالكير المرن و يعتبر خزان الماء و طبقة مائية جوفية

MIO- PLIOCENE : وهو مكون من ردم من المارن و الطين و الرمل و الرمل و الطين و

يوجد في المناطق النفوذية .

الزمن الرابع :

وهو مكون بطريقة مختلفة ينتقل من الحصى إلى الطين و بالخصوص ضفاف واد ملاح و

بالخصوص في شمال مدينة الجلفة وهو عبارة عن ردم لواد ملاح .

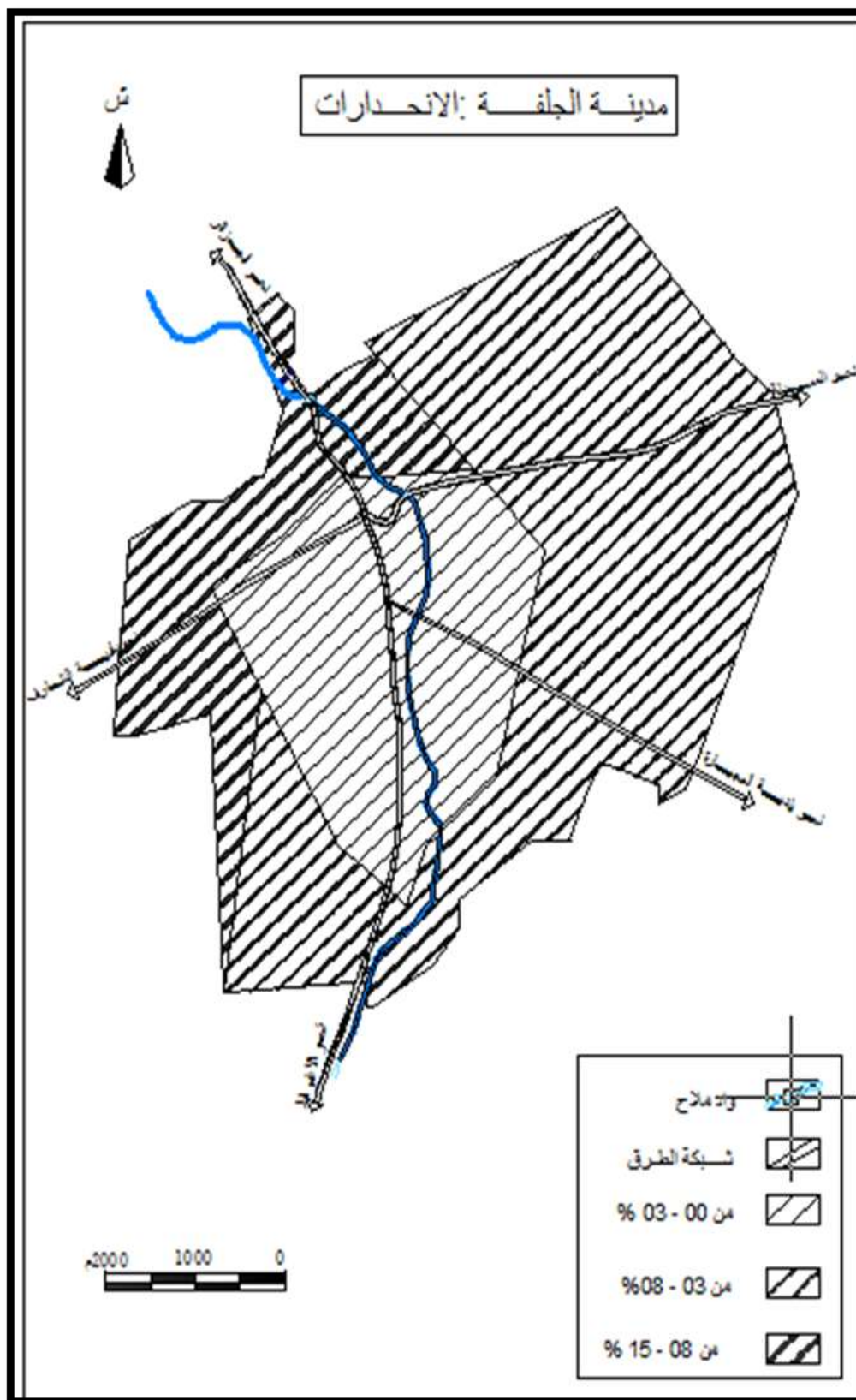
*الإنحدارات :

و الإنحدارات قسمت إلى 5 أقسام

- 0 - 3 % إنحدارات ضعيفة
- 3 - 8 % إنحدارات متوسطة
- 12 - 25 % إنحدارات متوسطة ، شديدة
- أكثر من 25 % إنحدارات شديدة .

و أراضي البلدية على العموم ذات إنحدارات تتراوح ما بين 0 - 8 % و يوجد بكثرة الإنحدار 0-3 % و الموجود في الهضاب و السهول و بالخصوص في الجنوب و الجنوب الغربي و في شرق تراب البلدية في الشمال الغربي ، و الإنحدارت الشديدة 12 / 25 توجد في شمال المدينة و بالخصوص على جبال سن الباء .

الخريطة رقم 2 : يمثل الانحدارات لبلدية الجلفة



المصدر: المصالح التقنية لبلدية الجلفة

الزلازل :

ناحية الجلفة تتميز بضعف الحركة الزلزالية وهي مصنفة في المنطقة I وهذا حسب الجدول الذي يرتب الجزائر إلى 3 مناطق زلزالية .

4- المناخ :

التساقط :

بلدية الجلفة تقع في المنطقة التي تتصف بعدم الانتظام في التساقط السنوي وهذا يلاحظ بكثرة و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول 1: المتوسط السنوي للتساقط (مم)

الشهر	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	المجموع
معدل التساقط	34	28	29	21	35	22	06	10	31	23	34	35	308
عدد أيام التساقط	07	06	07	05	06	05	02	03	05	05	06	06	63
عدد أيام السيل	02	01	00	02	05	01	00	01	02	03	00	05	23

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية لمدينة الجلفة 2023

وعلى العموم فإن التساقط في هذه البلدية هو ضعيف بمتوسط 200 و 300 ملم/ سنة .
و الأشهر أكثر هي : جانفي - ماي و من سبتمبر - نوفمبر - ديسمبر ، وعدد الأيام التي تتساقط فيها الأمطار هي ما بين 50 و 70 يوم / سنة
الصفة الغير منتظمة و كذلك قساوتها من حيث الفجائية التي تعرقل التطور النباتي مع الزيادة في خطورة ظاهرة الإنجراف و سلم التساقط هو 20 مم لكل 100 م إرتفاع .

الحرارة :

وهي تمثل التغيرات الفصلية - الشتاء ، الصيف هامة و حسب الأرقام المسجلة في محطة الأرصاد الجوية لولاية الجلفة فإن التسجيلات القصوى للحرارة تتراوح ما بين - 12 ° و 40 ° هذا ما يعطي مدى حرارية المنطقة التي تصل إلى 2 °

و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول 2: المتوسط السنوي للحرارة (درجة)

المجموع	D	N	O	S	A	J	J	M	A	M	F	J	الشهر
13.3	4.8	8.6	13.6	19.8	23.9	24.3	20.3	15.6	11.4	8.2	5.5	4.2	معدل الحرارة
20.2	28.00	13.8	20.1	27.5	32.9	33.5	28.5	23.4	18.7	14.3	11.0	9.3	الأقصى
6.5	-0.1	3.5	7.2	12.1	15.00	15.1	12.1	7.8	4.1	2.1	-0.1	-0.8	الأدنى

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية لمدينة الجلفة

معدل الحرارة السنوي المسجل منذ 25 سنة هو 13.3 ° و الفروق الحرارية حرارة قصوى - حرارة دني السنوي يكون عائق مهم للتنمية النباتية السهبية و هكذا فإن النباتات المقاومة هي الوحيدة التي تصمد أمام التقلبات الجوية وهذا يبرز الفروق المتباعدة ما بين أقصى حرارة و أدناه في شهر آخر و التي تصل حتى 34.3 ° أحيانا .

الثلوج :

أيام الثلج في الجلفة تصل إلى 5 أيام مع وجود أعوام إستثنائية و يصل في بعض الأحيان إلى 19 يوم كما هو الحال في سنة 1979 .

الرياح :

الرياح في بلدية الجلفة تأتي عادة من الشمال الغربي .

رابعاً: المعطيات السكانية والاقتصادية بمدينة الجلفة

تحظى الدراسات السكانية بقدر كبير من الأهمية كونها تعتبر القاعدة الأساسية أو العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه في دراسات التنمية بكافة أبعادها حيث ينظر للسكان كعنصر ذو تأثير مزدوج، كقوة استهلاكية تضغط على الموارد والإمكانيات المتوفرة، والثاني كوسيلة لاستغلال هذه الموارد والإمكانيات، تعتبر التغيرات السكانية العنصر الرئيسي في أي دراسة جدية هادفة في مجال التخطيط والتهيئة اللذان يهدفان بدورهما إلى خدمة وتوضيح الرابط الذي يصل بين الأرض والإنسان داخل كل مجال على حدا.

ولأن التحليل السكاني يهتم بتحديد أنماط توزيع السكان وتركيبهم ومدى تأثيره على حياة المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى دراسة الجانب البشري من جهة ، لما لهذا الجانب من الأهمية في دراسة التوسع العمراني وكذلك دراسة نوعية التجهيز داخل مدينة ما، حيث «إن زيادة النمو السكاني أو تناقصه يؤثر مباشرة على كل القطاعات الاقتصادية وكذلك يقدم لنا تفسيرات متعددة حول عدة مؤشرات هامة مثل الشغل، معدل الاستهلاك، التعليم، الصحة، التوازن الجهوي، وكذلك فإنه يؤثر على التعمير»¹، تشمل هذه الدراسة معرفة وتيرة التطور السكاني عبر مختلف فترات الإحصاءات السكانية التي جرت عقب الاستقلال، وهذا لربط العلاقة الموجودة بين عدد السكان الحالي وتوزيعهم مع توزيع التجهيز عبر مختلف أنحاء المدينة.

1- مراحل التطور السكاني

تعتبر الدراسة السكانية في إطار التهيئة العمرانية القاعدة الأولية والعنصر الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في التخطيط والتنظيم "وهي تقوم على دراسة السكان، معالجة حجمهم وتطورهم وصفاتهم العامة"²، فدراسة هذه العناصر تجعل من الدراسة السكانية بمثابة وسيلة لتهيئة المجال وإيجاد الحلول اللازمة والقريبة من الواقع التي تخدم السكان بشكل رئيسي، حيث يعتبر "عنصر السكان هو العامل الأساسي والمؤثر الأول والأخير في تنظيم المجال بشكل خاص والحياة بشكل عام"³، ولمعرفة التطور العددي للسكان في منطقة الدراسة نقوم باستعراض أهم مراحل النمو السكاني بها، نقتصرها على المراحل الكبرى التي ميزتها الإحصاءات السكانية الدورية 66-77-87-98-2008 والجدول الموالي يوضح ذلك.

1 Cherif Rahmani , la croissance urbaine en Algerie ,édition 1982 , p27

2 Pierre Merlin, française choay « dictionnaire d'urbanisme » PUF 1988 (page 201)

3 بوجمعة بونش: البنية العقارية وتأثيرها على توجيهه وتنظيم المجال العمراني " حالة بلديتي بئر خادم و جسر قسنطينة ، رسالة ماجستير.ج.ه.ب.ع.ت، (ص121).

الجدول رقم 04: مراحل التطور السكاني لمدينة الجلفة بين 1966-2008

سنوات التعداد	عدد السكان	الزيادة السكانية	نسبة الزيادة	معدل نمو البلدية %	معدل نمو الولاية %	معدل نمو الوطني %
1966	30 318	--	--	--	--	--
1977	50 953	20 635	68,06	5,32	2,36	3,21
1987	89 090	38 137	74,85	5,74	4,70	3,08
1998	164 126	75 036	84,22	6,30	4,44	2,15
2008	288 228	124 102	75,61	5,9	3,7	1,6
2022	393057	104829	72.85	5.8	3.5	1.8

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على monographie 2022

من خلال ما جاء في الجدول رقم 04، نجد أن حركة السكان في مدينة الجلفة قد مرت

بأربعة مراحل هي:

- المرحلة الأولى 1966 - 1977

شهدت مدينة الجلفة في هذه المرحلة نمواً سكانياً ملحوظاً، مقارنة بالنمو الذي شهده سكان الولاية على حد سواء، ففي تعداد عام 1966 بلغ عدد سكان المدينة 30 318 نسمة وارتفع إلى 50 953 نسمة في تعداد 1977 بنسبة زيادة قدرت بـ 68,06% و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 5,32 %، هذا الأخير يفوق معدلي النمو السنوي الولائي والوطني لنفس المرحلة المقدرين على الترتيب بـ 2,36 % و 3,21 %؛ وهذا يعود إلى تحسن الظروف المعيشية والصحية واستقرار السكان، إضافة إلى الهجرة الريفية نحو المدينة نتيجة لتوفر أماكن الشغل التي أحدثها القطاع الصناعي، كما أن الترقية الإدارية التي استفادت منها بلدية الجلفة عام 1974 حيث أصبحت مقر ولاية ساهمت أيضاً في هذا التطور العدي لسكان المدينة، وبالتالي استفادت من هيكل إداري جديد جلب عدداً كبيراً من السكان.

- المرحلة الثانية 1977-1987

عرفت هذه المرحلة وتيرة نمو سكاني أعلى من سابقتها، فقد ارتفع عدد السكان من 953 50 نسمة عام 1977 إلى 89 090 نسمة عام 1987 بنسبة زيادة قدرت بـ 74,85% وبمعدل نمو سنوي قدر بـ 5,74%، وهذا بالموازاة مع معدل النمو السنوي الولائي الذي ارتفع هو الآخر ليصل إلى 4,70% في هذه المرحلة على عكس معدل النمو السنوي الوطني الذي عرف انخفاضاً طفيفاً قدر بـ 3,08%، يعود ارتفاع معدل النمو السنوي للمدينة في هذه المرحلة إلى النشاط الكبير الذي خلفته المنطقة الصناعية والتجهيزات المرافقة لنموها، كما كان لمشروع المنطقة الحضرية السكنية ZHUN بحي 05 جويلية دور في استيعاب الوافدين إلى المدينة بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية التي عرفت تحسن ملحوظ بسبب تحسن الظروف المعيشية.

- المرحلة الثالثة 1987-1998

تميزت هذه المرحلة باستمرار ارتفاع النمو السكاني حيث بلغ عدد السكان 164 126 نسمة في احصاء 1998 بعدما كان في عام 1987 حوالي 89 090 نسمة اين قدر معدل النمو السنوي بـ 6,30% وهو معدل مرتفع جدا اذا ما قورن بالمعدل الوطني الذي تواصل في الانخفاض في هذه المرحلة إلى 2,15% ويعود ارتفاع معدل النمو السنوي للمدينة خلال هذه المرحلة إلى الوضع الأمني المتدهور الذي دفع بسكان الأرياف والبلديات النائية للهجرة نحو مدينة الجلفة، بالإضافة إلى فترة الجفاف التي عرفت المنطقة مما أحدث خلا كبيراً في كثير من المجالات سكن، عمل، مختلف التجهيزات.

- المرحلة الرابعة 1998-2008

استمر ارتفاع عدد سكان المدينة ليصل إلى 288 228 نسمة في آخر احصاء اجري للسكن والسكان في عام 2008 بنسبة زيادة سنوية قدرت بـ 75,61% وبمعدل نمو سنوي 9,5%، ويعتبر مرتفع جداً اذا ما قورن بمعدل النمو السنوي الوطني الذي استمر في الانخفاض حيث قدر في هذه المرحلة بـ 1,6% مع أنه اقل من المعدل السابق وهذا راجع إلى تحسن الوضع الأمني والعودة إلى الاهتمام بالريف وعودة الأفراد إلى الهجرة العكسية،

المرحلة الخامسة 2008-2022

حسب إحصائيات مديرية التخطيط، فإن عدد سكان مدينة الجلفة قد وصل إلى 393057 نسمة بزيادة في 53809 نسمة وبزيادة سنوية تقدر بـ13452 نسمة و بمعدل نمو يقدر ب: 97.5%، كما بلغ سكان مدينة الجلفة في ذات السنة نسبة 95,13% من سكان البلدية.

ومن تحليل المراحل الاربعة نجد أن مدينة الجلفة تميزت بزيادة سكانية معتبرة وهذا لعدة عوامل أهمها هي:

- التوافد السكاني المستمر إلى البلدية والاستقرار فيها.
- استعادة البلدية من عدة مشاريع سكنية، كالتجمعات السكنية الجديدة حي البساتين ، حي محمد ابن الابيض...الخ.
- سياسة البناء الذاتي التي تبنتها الدولة بعد العجز الذي عرفته في تغطية احتياجات السكان، وتشجيع نمط البناء الفردي.
- تواجد المنطقة الصناعية التي استقطبت اليد العاملة التي جاءت للعمل ثم الاستقرار بالمنطقة.
- الموقع المتميز للبلدية الذي لعب دوراً كبيراً هو الآخر في جلب السكان إليها.

2-دراسة حركة السكان

وهنا نركز على تحليل وتيرة النمو السكاني للمدينة من خلال دراسة عدد المواليد والوفيات المسجلة في المدينة خلال الفترة الممتدة من 1996 الى 2008 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3: حركة المواليد والوفيات والنمو الطبيعي بين 1996- 2018

عدد المواليد	عدد الوفيات	النمو الطبيعي	معدل النمو الطبيعي السنوي
5488	1053	4435	6.90
8895	1036	7858	2,7

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات 2018 monographie

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 03 أن عدد المواليد في ازدياد مستمر، حيث كان عددهم في عام 1998 مقدر بـ 5581 مولود و8895 مولود في عام 2018 بمعدل نمو في نفس العام قدر بـ 2,7%، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى تحسن الظروف الصحية والمعيشية للسكان وكذلك توفر العناية الطبية، وفيما يخص الوفيات فقد ظل هذا العامل ولفترة طويلة أحد أهم العوامل التي تحد من النمو السكاني وهذا يعود إلى الخصائص السياسية والاجتماعية والصحية لأي مجتمع حروب، كوارث، أمراض وبائية ونظراً للتطور الذي يشهده العالم في المجال الصحي أمكن التقليل من عدد الوفيات إلا أنها تبقى عامل أساسي في تحديد نسبة نمو السكان، فمن خلال المقارنة بين عدد الوفيات المسجلة من عام 1998 إلى 2018 نلاحظ أن عدد الوفيات في تناقص مستمر، ومن خلال الجدول يتضح لنا أن الزيادة الطبيعية قد سجلت في عام 1998 عدد حالات قدر 4435 حالة وارتفعت لتصل إلى 7082 حالة عام 2018 وهذا راجع للأسباب التي ذكرناها في السابق.

3- التركيبة الديمغرافية للسكان:

إن دراسة التركيبة الديمغرافية للسكان تمكنا من تحديد الفئات المنتجة في المجتمع، كما تعطينا صورة واضحة عن تركيبة المجتمع إن كانت شابة قادرة على الإنتاج والعمل وبالتالي برمجة المشاريع المستقبلية له ، وكذلك على عملية التخطيط المستقبلي خصوصاً أن المدينة في نمو دائم ومستمر، حيث نوضح الخصائص الديموغرافية للسكان بهدف معرفة مختلف الاحتياجات من التجهيزات على حسب التركيب العمري والنوعي للسكان.

- التركيب النوعي

نقوم هنا بالمقارنة بين نسبة الجنسين الذكور والإناث، التي تؤثر مباشرة في جميع الصفات السكانية الأخرى، فدراسة التركيب النوعي ضرورية لارتباطها الوثيق بعدة مؤشرات ديموغرافية، كمعدلات الزواج، والمواليد والوفيات، والجدول التالي يوضح التركيب النوعي للسكان خلال الإحصاء السكاني لعامي 1998 و 2008.

جدول 4: التركيب للسكان لمدينة الجلفة

السنة	عدد السكان	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %
1998	164126	84.902	51.72	79224	48.27
2008	288228	146472	50,82	141756	49,18
2022	393057	204528	52.03	188529	47.97

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على Monographie 2022

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تقارب بين نسبتي الذكور والإناث، حيث أن عدد الذكور أكثر بقليل من عدد الإناث خلال كلا التعدادين ففي عام 1998 كانت نسبة الذكور تمثل 50.82 % أي ما يعادل 84902 نسمة أما نسبة الإناث فهي 48,27 % أي تمثل 79244 نسمة، إلا أن هذا الفارق عرف انخفاضاً طفيفاً عام 2008 فقط أصبح عدد الإناث 141756 نسمة. ثم عاد الارتفاع في عام 2022 وكان عدد الذكور 204528 نسمة أي بنسبة 52.03 % أي أعلى من نسبة الإناث التي تقدر بـ 47.97 % أي بعدد 188529 نسمة.

- التركيب العمري

يعد التركيب العمري من أهم العوامل الدالة على حيوية السكان وقوتهم الإنتاجية إضافة إلى أنها تساعد على معرفة نسبة النمو العام التي تساهم في تقدير الاحتياجات المطلوبة لكل فئة، يشكل السكان القاطنين خارج مدينة الجلفة عام 2008 نسبة 1.58% من مجموع سكان البلدية أي 3398 نسمة يقيمون في قرية أولاد عبيد الله.

جدول 5: التركيب العمري لسكان مدينة الجلفة

فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع
4-0	19922	18280	38202
9-5	16347	15689	32036
14-10	16652	15897	32550
19-15	16605	16579	33184
24-20	15412	16037	31449
29-25	13287	13438	26725
34-30	9856	9674	19530
39-35	9018	8811	17828
44-40	7014	7098	14112

11706	5770	5936	49-45
8144	3926	4218	54-50
6952	3267	3685	59-55
4296	2007	2288	64-60
4081	1849	2232	69-65
6914	3161	3752	+70
288228	141756	146472	المجموع

المصدر: DPAT، مونوغرافيا ولاية الجلفة عام 2022

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن الفئة العمرية أقل من 5 سنوات تمثل أقل نسبة فهي تمثل 12.54 % من عدد السكان، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى تأخر سن الزواج عند أغلب الشباب إلى ما بعد سن الثلاثين، في حين أن نسبة السكان من الفئة 5- 19 تمثل النسبة الأكبر من عدد السكان بنسبة 38.6 % حيث أن هذه الفئة تعتبر في سن التمدرس ومن خلالها يمكننا تحديد التجهيزات الضرورية لها، كما نلاحظ من الجدول أن مجتمع مدينة الجلفة مجتمع شاب حيث يمثلون النسبة الأكبر بـ 44.94 % من إجمالي السكان وهي انشط فئة، اين نجدهم في مختلف القطاعات الاقتصادية بالمدينة، أما بالنسبة لفئة السكان الاكبر من 65 سنة فتمثل أقل نسبة في المدينة بـ 3.91 %

إن تركيب السكان بمدينة الجلفة على غرار باقي مدن الجزائر، يشير إلى سيطرة الفئات الشابة، فهل يأخذ القائمين على المدينة هذه المواصفات بعين الاعتبار، لترجمة قدرات هذه الفئة على أرض الواقع، فمن المعروف والواضح أن سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية، لا تتطلق في وضع خططها وبرامجها التنموية من تحليل واقعي لتركيبه السكان، بدليل المشاكل الاجتماعية المترتبة عنها.

4-التوزيع المجالي للسكان

يظهر توزيع السكان العلاقة الحقيقية بين العناصر الجغرافية الطبيعية و البشرية، كما "يخضع لظروف طبيعية كالسطح و المناخ وإلى عوامل اقتصادية وإدارية وسياسية، ولكن درجة تأثير هذه العوامل غير متساوية إذ تختلف بين وقت وآخر ومن مكان لآخر"¹.

توضح كثافة السكان مدى استجابة والتفاعل القائم بين السكان والمجال الذي يعيش فيه وهي تعكس درجة توزيع السكان حسب المساحة التي يشغلونها. وهذا ما سيساعدنا على تشخيص الوضعية المجالية وتوضيح الفوارق الديموغرافية وهذا راجع إلى أن المدن عموما تتوسع عموديا مما لا يتناسب مع مساحة المنطقة.

نعتمد هنا على الكثافة السكانية والتي تعني توزيع السكان على مساحة معينة، وتعتبر الكثافة المعيار الأساسي لقياس التوزيع السكاني وهي بمثابة العامل المحدد للمناطق المكتظة والمناطق قليلة الإكتظاظ، كما أنها تعتبر أيضا من أبسط المقاييس والأكثر استعمالا نتيجة لتوفر البيانات اللازمة والخاصة بعدد السكان والمساحة، وحسب المعطيات المستقاة من الديوان الوطني للإحصاء لعام 2008 أنظر الخريطة رقم 02 ولتسهيل عملية المعالجة والتحليل فقد قسمنا الكثافة السكانية إلى ثلاث فئات وهي:

- كثافة سكانية عالية من 296 - 1000 ن/هـ

توجد في الأحياء باب الشارف، قناني، حيث تعتبر من أقدم الأحياء في المدينة حيث تتميز بالسكن التقليدي والفردى إضافة إلى هذه الأحياء نجد أن حي الحدائق وهو حي جديد بالمقارنة مع هذه الأحياء يشهد نفس الكثافة وهو ذو طابع جماعي ويرجع هذا الارتفاع في الكثافة إلى نمط المساكن بهذه الأحياء، اين نجد السكن الجماعي عمارات بالإضافة الى انها تتوفر الخدمات والنشاطات.

1 مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984، ص60.

- نطاق الكثافة السكانية المتوسطة 174-296 ن/هـ

اغلب أحياء المدينة تتميز بكثافة متوسطة وذلك لطبيعة نوع السكن حيث نجدها في الأحياء ذات السكن الفردي على غرار أحياء 100 دار، بن جرمة، عين الشيخ، زحاف وهذا يعود إلى نمط البناء الفردي المنتشر بها كما أنها تعد من الأحياء الفقيرة المرتبطة بمركز المدينة.

- نطاق الكثافة السكانية المنخفضة أقل من 100 ن/هـ

وهي ضمن الأحياء: شعباني، الفصحة وهذه الكثافة ترجع إلى كبر مساحة هذه الأحياء يضاف إليها مركز المدينة الذي يشهد نفس الكثافة نظرا لتكثُر الخدمات الإدارية والتجارية.

5- التركيب الاقتصادي والعمالة

إن للتركيب الاقتصادي دورا لا يقل أهمية عن المؤشرات الاقتصادية الأخرى في توضيح الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الشغل والبطالة، كما يتسنى لنا من خلاله معرفة النشاط السائد في المدينة حسب القطاعات الاقتصادية.

5-1 العمالة في مدينة الجلفة

انطلاقا من التعريفات الديموغرافية فإن السكان النشطين هم " الأفراد الداخلون في القوة العاملة، وهم الذين يساهمون فعلا سواء بالمجهود العضلي أو الفكري في إنتاج السلع والخدمات"¹، أو الذين يبحثون عن عمل الأفراد البطالين، ومنه فهو يجمع الأشخاص المشتغلين والبطالين ويستثني الأطفال والمسنين والطلبة والنساء الماكثات في البيوت والشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية.

جدول 6: توزيع السكان النشطين وغير النشطين ببلدية الجلفة 2018

عدد السكان نسبة	عدد السكان نسبة	عدد السكان نسبة	عدد السكان نسبة	عدد السكان نسبة	عدد السكان نسبة
النشطين	النشاط	العاملين	العمل	البطالين	البطالة
167114	53,57	54060	40,71	107988	66,64

المصدر: مونتوغرافي 2018.

1 محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1974، ص126.

من خلال الجدول رقم 06، نلاحظ أن عدد السكان النشطين وصل إلى 167114 نسمة، حيث قدر وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ما تزخر به البلدية من طاقات بشرية هامة، قدر عدد العاملين فعلا بـ 54060 نسمة وعدد البطالين بـ 107988 نسمة، ويرجع هذا إلى تسريح العمال في العشرية الأخيرة والتراجع في فرص العمل، وقد قدرت "نسبة الإعاقة الفعلية"² بـ 199.755 % و تعود هذه النسبة المرتفعة إلى نسبة السكان دون 15 عاما المرتفعة، وكذا إلى النساء اللواتي لا تمارسن أي مهنة بالإضافة إلى فئة الشيوخ.

5-2 توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي

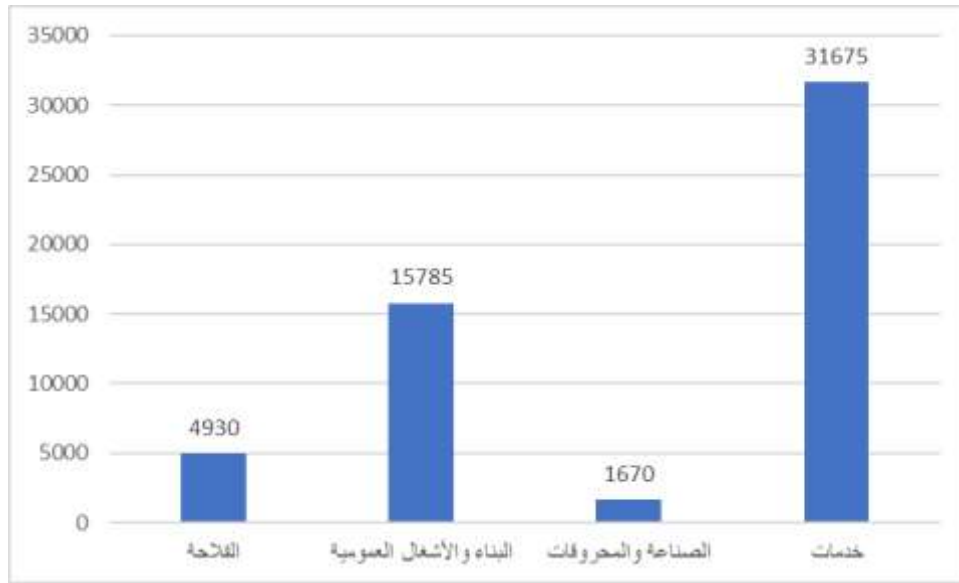
إن توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي يوضح اتجاهات القوى العاملة، ومختلف التخصصات في هذه النشاطات وبالتالي تحديد تمركز القوى العاملة حسب قطاعات العمل الثلاث وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 7: توزيع السكان النشطين فعلا حسب النشاطات الاقتصادية 2018.

النشاط الاقتصادي	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة والمحروقات	خدمات	المجموع
العدد	4930	15785	1670	31675	54060
النسبة %	9%	29%	3%	59%	100%

المصدر: مونتوغرافي 2018 ONS.

الشكل 1: تمثيل بياني لتوزيع السكان النشطين فعلا حسب النشاطات الاقتصادية.



من المعطيات السابقة يتضح لنا أن غالبية العمال يشتغلون في الخدمات والتجارة إذ يمثلون نسبة 59% أي ما يعادل 31675 عاملا، تأتي بعده البناء والأشغال العمومية بـ 29% أي ما يعادل 15785 عاملا، وبالمقابل نلاحظ نقص العاملين في النشاط الصناعي والفلاحي حيث نجدهما يمثلان أضعف النسب 3% و9% على الترتيب، وهذا راجع إلى التأثير السلبي للسياسة الاقتصادية الجديدة على قطاع الصناعي بالذات، وخاصة من خلال عمليات الخصخصة التي مست العديد من المنشآت الصناعية نتج عنها تسريح أعداد كبيرة من العمال، هذا ما أثر سلباً على هذا النشاط لكنه أعطى فرصة لباقي النشاطات وخاصة نشاط البناء والأشغال العمومية، أما عن النشاط الفلاحي فيعود نقص العمال فيه إلى صغر المساحة الصالحة للزراعة حيث لا تتعدى 9325 هكتار¹ أي ما يعادل 16.67% من المساحة الكلية للبلدية، زد على هذا فترة الجفاف التي سادت المنطقة مما أدى بالكثير من ممارسي هذا النشاط إلى تركه والالتحاق بقطاعات أخرى.

1- مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة 2022.

الفصل الثالث

مدى مساهمة أدوات التعمير في تطور البنية الحضرية

وحماية البيئة لمدينة الجلفة

الفصل الثالث: مدى مساهمة أدوات التعمير في تطور البنية الحضرية وحماية البيئة لمدينة الجلفة

أولاً: الوسائل العمرانية لمدينة الجلفة

كونها تمثل قطبا مهما بالمنطقة، بلدية الجلفة تحوي أغلبية التجهيزات والبنى التحتية مما يفسر التمرکز الكبير للسكان وهذا ما أدى إلى نمو سريع للمدينة.

يعتبر الموقع بالنسبة لمدينة الجلفة سلبي نسبيا لخلقه مشكل السيرورة وذلك راجع لواد ملاح الذي يقسم المدينة وتجمعاتها السكنية إلى قسمين أي وحدتين حضريتين مختلفتين مرتبطين بثلاث جسور.

وجراء هذا الانقسام خلق تباين أدى إلى تمزق في النسيج الحضري مشكل ترابط بين هاتين الوحدتين مما أعطى صورة لمدينتين متجاورتين ذات أدوار مختلفة: الأولى مرقد والثانية للنشاطات الحيوية. هذين الدورين ممثلين بالتوزيع الغير متوازن للتجهيزات وتمركزها في قلب المدينة المركز القديم مما جعل جميع التجمعات السكانية تتعامل مع مركز واحد أحادي القطب وهذا الأخير يعاني من ضغط يومي كبير جراء التدفق الهائل للسكان المحلي أو حتى من البلديات المجاورة

وهذا رغم وجود مراكز ثانوية أخرى بوتريفيس ZHUN والتي تبقى قليلة التجهيز عدم وجود طريق إجتباي شمال شرق ط و1 ووط و46 مما أجبر شاحنات الوزن الثقيل من قطع كامل المدينة وخاصة يوم سوق الماشية، وهذا الأخير متواجد غرب المدينة مع العلم أن غالبية تجار الماشية يأتون من الشرق مشكل الإزدحام.

يعد تنظيم المجال الحضري للأحياء الجانبية نوعان:

الأول منظم متواجد في الأحياء الجانبية القريبة للمدينة قناني، الظل الجميل، حي المستشفى ذات الطابع المعماري الذي يعاني عدة مشاكل ذات أبعاد عشوائية وعدم توازن التجزئات بالإضافة إلى

وجود الكثير من المساحات السكنية على مستوى و الثاني غير منظم عين سرار، شعوة، عيسى القايد، 40 بناية .

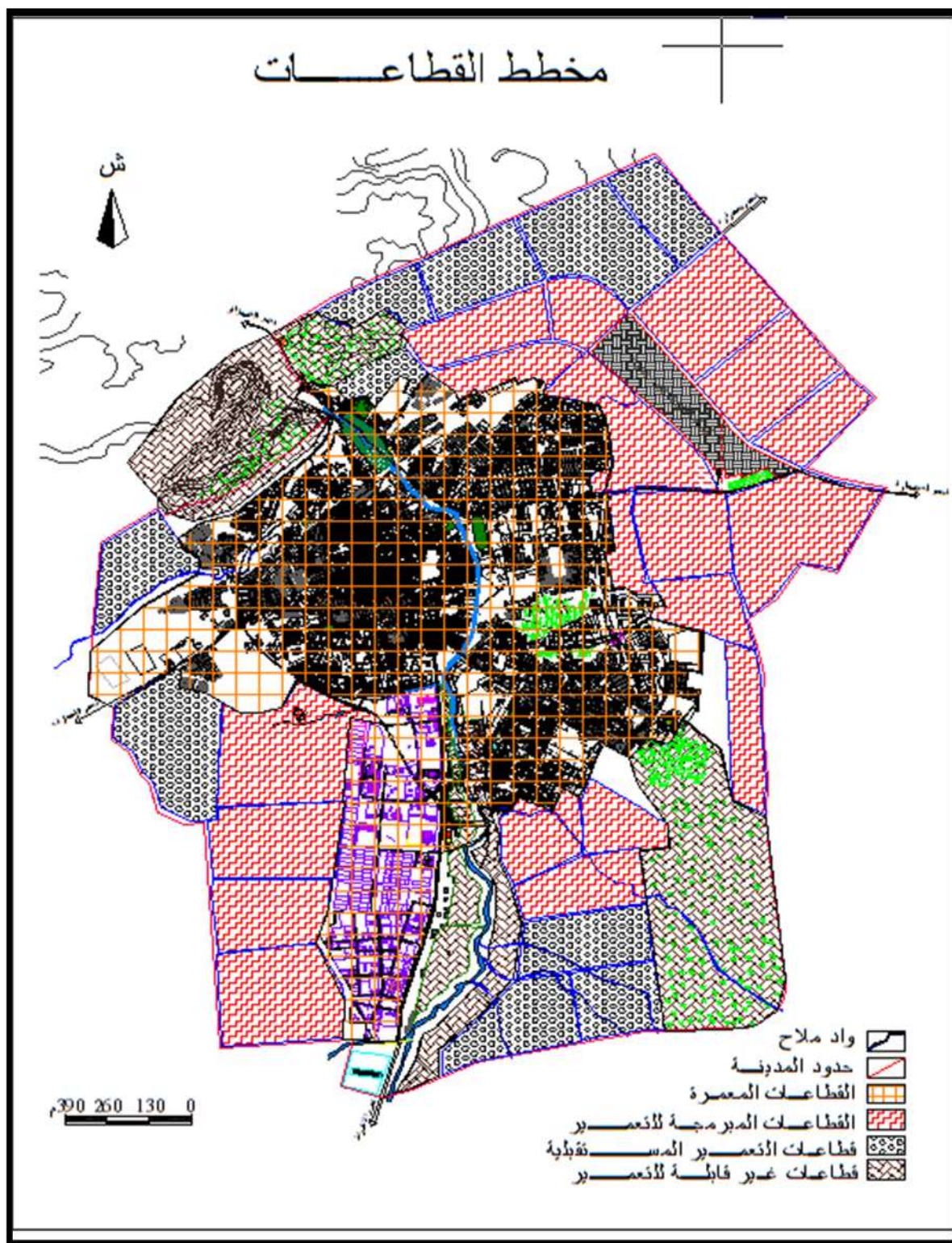
أمام هذه الوضعية، ولاية الجلفة وفي إطار سياسة التهيئة الإقليمية استفادت من عدة وسائل تهيئة وعمران: مخطط تهيئة الولاية PAW، مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير PDAU مراجعة 2013 .

1-المخططات العمرانية لمدينة الجلفة :

1-1 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الجلفة :

تتكون ولاية الجلفة من 36 بلدية وكل بلدية استفادت من مخططها الخاص PDAU.36. صمم المخطط التوجيهي لبلدية الجلفة من طرف L'ANAT الوكالة الوطنية لتهيئة الاقليم بعين وسارة في 1994 وصادق عليه سنة 1996مخطط رقم 01 و تم مراجعته عدة مرات آخرها سنة 2013.

الخريطة رقم 3 :: مخطط القطاعات



1-1-1- التوجهات الكبرى للمخطط التوجيهي والتعمير:

أ- على المستوى الجهوي :

- الجلفة ومع موقعها الجغرافي وشروطها الفيزيائية المناسبة تشكل قطبا جهويا مستقبليا للهضاب العليا المركزية ولكي تلعب هذا الدور وتحقق هدفها يجب خلق برنامج يهدف الى :
- إعادة تهيئة شبكة الطرقات بما فيها :
- * إعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 01.
- * إعادة تصنيف الطريق الولائي CW164 إلى طريق وطني.
- * تدعيم الطريق بشار برج بوعريريج مرورا بالجلفة وهذا يعد نقطة مهمة بالنسبة للهضاب العليا.
- * استرجاع شبكة السكة الحديدية .
- * إنشاء الشطر مسيلة- بوسعادة -الجلفة في إطار خط السكة الحديدية للهضاب العليا .
- * تطوير بعض الأقطاب المساندة للتجمعات السكانية ACL الإدريسية، عين الابل، دار الشيوخ
- * تطوير النشاطات الهامة الصناعية والثلاثية .
- * وضع برنامج لتطوير الشبكات السكنية وتزويدها بالتجهيزات اللازمة .
- * ترميم وتجديد قلب المدينة والأحياء القديمة الحقبة الاستعمارية .
- * تثبيت السكان الذين يريدون النزوح إلى المناطق الحضرية.
- * حماية و استقرار المجال الفيزيائي وإعادة الاعتبار إلى المصادر الطبيعية .
- * عصرنة وتقوية تربية المواشي.
- * حماية وإعادة تقويم طبقة الحلفاء.
- * تهيئة المناطق الرعوية.
- * الحماية ضد التعرية وذلك بخلق حواجز للرياح والتشجير تدعيم السد الأخضر .
- * تطوير المنشآت المائية الصغيرة الحواجز المائية ، الآبار الريفية... .
- * حماية طبقة المياه الجوفية ومحاربة تلوث المياه .
- * وضع سياسية لانجاز محطات تصفية المياه من اجل استعمالها للسقي .
- * إدخال المنتجات الحيوانية مع المنتجات النباتية وذلك من اجل ضمان مداخيل المزارع .

على المستوى البلدي :

يمكن أن نقسم التوجيهات على حسب الميادين التالية :

قطاع السهوب

الحلول التقنية المقترحة هي :

- حماية المراعي كحل فعال لتجديد الغطاء النباتي .
- إدخال مساحات نباتية جديد تتلائم والشروط الطبيعية للمنطقة وذلك من اجل حماية الأراضي .
- ملائمة النشاط الزراعي للحبوب والشروط المناخية المحلية ، المناطق الأكثر تلاؤماً لشروط التنمية لهذا النشاط هي : الضايات ،احضان الاودية، مناطق السيول والمناطق ذات التربة العميقة .

ب- قطاع الغابات

- تهيئة ومعالجة الغابات المتجددة ضروري بالنظر إلى عمر الغابات المتقدم .
- تحسين طرق الوقاية ضد الأمراض الطفيلية .
- أشغال التشجير يجب أن تكون في شمال البلدية حيث التضاريس الوعرة .

ج- القطاع الفلاحي

- يجب كذلك توسيع مساحات الأراضي المسقية روس العيون ، سطح واد ملاح ، المعلبة.
- أعمال أخرى يجب اتخاذها:
- محاربة الأعشاب الضارة.
- استعمال تقنيات حديثة للري.
- تحسين وتطوير النشاطات الفلاحية .
- رفع نسبة خصوبة الأراضي باستعمال الأسمدة

ح - القطاع الحضري حسب المخطط التوجيهي PDAU :

- تجديد قلب المدينة ذو الطابع الاستعماري والأحياء المجاورة البرج، قناني وحي المستشفى.
- خلق تنمية متجانسة بين النسيج الحالي ومناطق التوسعة الحضرية المستقبلية .
- ضمان تواصل توسع النسيج الحضري مع العقلائية في شغل الأراضي وملائمة المحيط.
- ضمان استعمال الحد الأقصى للمساحات الخاصة بالبناء .
- ربط مختلف أجزاء المدينة من اجل ضمان التسيير الحسن عبر محاور الربط والنشاطات.
- ضمان التوزيع المجالي الجيد والتقسيم الملائم للتجهيزات المكونة لمناطق التوسعة للتحصل على الحركية في هذه المناطق الجديدة .
- إدماج واد ملاح ضمن التركيبة الحضرية مع تهيئة أطرافه .
- ضمان السيورة الجيدة للمدينة باقتراح خلق عدة مراكز ثانوية في الجهة الشرقية و الغربية و في الجنوب الشرقي مع تقوية مركز المدينة .

هذه المراكز سوف تحوي مختلف مستويات التجهيز من اجل خلق نظام مركزي تدريجي. تطوير وتقوية المناطق التي هي عين سمارة في شمال المدينة ، مرقب بلحفاف في الجنوب الغربي للمدينة ، طريق بحرارة في الشمال الشرقي و قرية اولاد عبيد الله في الجنوب على طرف الطريق الوطني رقم 01 وذلك لهدف وقف أو تقليص نزوح سكانها نحو المدينة وذلك لخلق التوازن داخل المجال البلدي .

قطاع حركة المرور الحضرية

دراسة حركة المرور الحضرية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مايلي :

نظرا لموقع المدينة الذي يشكل قاعدة تربط بين الشمال والجنوب من حيث الحركية والتنظيم المجالي والنشاطات فمن الضروري إعادة النظر في نظام الحركة المرورية الحالي ، ولهذا

يستوجب وضع دراسة شاملة لهذه الأخيرة تسجل في إطار توجهات التطور والتهيئة المتفق عليها .

- إنشاء طريق اجتبابي للمدينة يربط بين الطريق الوطني رقم 01 RN والطريق الوطني رقم 46 للجزء الشرقي للمدينة .
- الأخذ بعين الاعتبار لاحتياجات التنقل ، بما فيها أنواع المواصلات وخاصة أماكن التوقف.

د- قطاع تنمية النشاطات الصناعية

مدينة الجلفة لا يجب أن تكون منطقة للتمركز السكاني فقط ، ولكن قطبا للاقتصاد والشغل بإنشاء نشاطات أخرى مرتبطة بطابع المدينة وبالمخطط الصناعي لمنطقة الهضاب العليا وسط ،التي من الضروري تحقيقها .

وحسب الدراسات الجهوية PAW- SRAT فإن التطور الصناعي موجه نحو الصناعات الخفيفة ، الكيماوية ، الغذائية ومواد البناء . أما في ما يخص تنظيم وتمركز النشاطات فيجب أن يكون على علاقة مع طبيعة و مميزات كل وحدة إنتاجية ، بالإضافة إلى أن هناك بعض النشاطات الغير مضرّة حيث يمكن إدماجها في المناطق السكنية.

توجيهات أخرى :

في ما يخص التموين بالمياه الصالحة للشرب :

- إمكانية رفع التدفق لمناطق التوسع .
- التحكم في تنظيم الإيصالات المدروسة من اجل احترام الضغط في نقاط الإيصال.
- في المناطق المهيئة تعتبر الموارد المائية سطحية وتتطلب دراسة خاصة بشبكة توزيع المياه AEP .بالإضافة إلى أن الجلفة تحوي إلى غاية 1995 مفرزة واحدة غير مهيئة حيث كان اختيار الموقع عشوائي دون أي دراسة للمخاطر في الشمال الشرقي للمدينة . هذه المفرز تسببت في عدة مشاكل للمحيط البيئي، ولهذا تقرر إلغائها . اختير موقع آخر، ومرة أخرى

بدون أي دراسة للمخاطر على بعد 02 كلم جنوب المدينة قرية حاسي بن نيلي ومن اجل أخذ احتياطات وقائية فمن الضروري القيام بدراسة للمخاطر على المحيط البيئي.

2-1- مراجعة المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير لمدينة الجلفة مراجعة 2008 :

على حسب تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مراجعة 2008 لمدينة الجلفة ،فان الأراضي المخصصة للبناء على المدى المتوسط والبعيد استهلكت حتى قبل تكملة ذات المدى المتوسط حيث شغلت بشقق ومنازل هشة , أين نحصي 2261 منزل هش منها 1702 منزل تم هدمه في مارس 2012 .

بعض المشاريع التي حولت صورة المدينة وهي غير مطابقة لدراسة مخططات شغل الأراضي الآتية:

- POS09 الجنوب الشرقي بنات بلكل : مشروع انجاز سكنات جماعية وتجهيزات والذي لم يجسد حيث المساحة المخصصة لهذا المشروع استغللت من اجل إنشاء حديقة نباتية شرق مقر الولاية صورة 01
- POS09: إنشاء مستشفى طب العيون الصداقة الجزائرية الكوبية في مكان السكنات الجماعية والتجهيزات .



الصورة رقم 5: مستشفى طب العيون



الصورة رقم 6 : الحديقة النباتية



الصورة رقم 7: جامعة الجلفة



الصورة رقم 8: سكنات طريق بحرارة

أمام هذه الوضعية بلدية الجلفة قامت بمراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2008، ولذي انطلق في 2003 وصادق عليه سنة 2008 . بلدية الجلفة تحصي سنة 2008 : 288228 ساكن RGPB ومن خلال مراجعة المخطط التوجيهي على المدى المتوسط 2014، سكان مدينة الجلفة سوف تحصى ب 467209 ساكن توقعات الاحتياجات السكنية لسنة 2014 تقدر ب: 17484 سكن والتي تتطلب احتياطات عقارية تقدر ب 474 هكتار، و على المدى البعيد 2024 سوف تحصي مدينة الجلفة 615803 ساكن والاحتياجات السكنية ستكون مقدرة ب 23898 سكن والتي تتطلب احتياطات عقارية تقدر ب 650 هكتار .

جدول 8: توزيع مخططات شغل الأراضي لمدينة الجلفة حسب المخطط التوجيهي مراجعة 2008

ملاحظة	CES	COS	نوع التدخل	المساحة	المنطقة	POS
المدى القريب	/		اعادة الهيكلة	39	برج بناية 40 عيسى القايد	1
المدى المتوسط	/		اعادة الهيكلة فتح طرق	32	حي السعادات والمشتلة	2
المدى المتوسط	/		اعادة الهيكلة	55	وسط المدينة	3
المدى القريب	/		تجديد/البنائيات ذات الوضعية الهشة	08	شعوة	4

5	عين السرار	33	اعادة الهيكلة تجديد/بناء فوضوي تهيئة/تحسين البنايات	/	المدى القريب
6	مجموعة 4 بوتريفيس	88	اعادة تنظيم/اعادة تهيئة	/	المدى المتوسط
7	05 جويلية	16	موجهة للتجهيز/	/	المدى القريب
8	بوخالفة	56	موجهة	/	المدى القريب
9	منطقة التوسعة جنوب شرق بنات بلكل	446.63	موجهة	/	المدى القريب والمتوسط
10	منطقة توسعة الشرق	315.15	موجهة	/	المدى البعيد
11	منطقة توسعة الغرب	70	موجهة	/	المدى البعيد

المصدر: PDAU مراجعة 2008 المرحلة الثالثة

2-2- مخططات شغل الأراضي لمدينة الجلفة : POS

من اجل تطبيق توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، برنامج مهم لشغل الأراضي شرع فيه لمدينة الجلفة مخطط رقم 02 ، الذي قسم المدينة إلى 11 مخططا لشغل الأراضي على حسب المخطط التوجيهي مراجعة 2008 جدول رقم 21 وبعد المراجعة لهذا الأخير شرع في 27 مخططا لشغل الأراضي POS 27 جدول رقم 21 ، يمتد على المدى القريب والمتوسط بإجراءات تطبق على النسيج الحضري :

إصلاح النسيج الحضري الحالي أو تهيئته في منطقة غير مستغلة .

التوجيهات المتفق عليها من اجل كل مخطط شغل الأراضي ملخصة في الجداول التالية .

جدول 9: توزيع مخططات شغل الأراضي لمدينة الجلفة حسب مراجعة المخطط التوجيهي مراجعة 2008

ملاحظة	سكن فردي		سكن جماعي		نوع التدخل	مساحة هـ	منطقة	POS
	COS	CES	COS	CES				
المدى القريب	0.7	0.5	1	0.6	تهيئة	55	عين السرار	1
المدى المتوسط	-	-	1	0.55	تهيئة	83	عين السرار	2

3	طريق بحرارة	81	تهيئة	0.6	1	-	-	المدى القريب
4	بوتريفيس	91	تهيئة	-	-	0.65	0.5	المدى القريب
5	بوتريفيس	87	تهيئة	1	1	0.7	0.5	المدى القريب والمتوسط
6	بنات بلكل	36	تهيئة	-	-	0.7	0.5	المدى القريب
7	منطقة الشرق	59	تهيئة	0.6	1	0.7	0.5	المدى القريب والمتوسط
8	بوتريفيس	120	تهيئة	0.7	1	0.65	0.5	المدى القريب والمتوسط
9	منطقة الشرق	67	تهيئة	0.7	1	0.6	0.5	المدى المتوسط
10	بنات بلكل	70	تهيئة	0.6	1	0.8	0.5	المدى القريب
11	بنات بلكل	81	تهيئة	0.6	1	0.75	0.5	المدى القريب
12	بنات بلكل	90	تهيئة	0.6	1	0.86	0.5	المدى البعيد
13	بنات بلكل	96	تهيئة	0.55	0.9	0.8	0.5	المدى البعيد
14	بنات بلكل	72	تهيئة	0.6	0.9	0.7	0.5	المدى البعيد
15	دزيرا	187	تهيئة	0.6	1	0.7	0.45	المدى القريب
16	طريق الشارف	139	تهيئة	0.6	1	0.65	0.45	المدى البعيد
17	الشمال	84	تهيئة	-	-	0.9	0.5	المدى البعيد
18	طريق بحرارة	134	تهيئة	0.6	1	0.8	0.55	المدى المتوسط والبعيد
19	بوتريفيس	144	تهيئة	0.6	1	0.85	0.56	المدى المتوسط والبعيد
20	بوتريفيس	116	تهيئة	0.5	1	0.65	0.65	المدى المتوسط والبعيد
21	طريق بوسعادة	64	تهيئة	0.5	0.9	0.8	0.6	المدى المتوسط والبعيد
22	طريق بحرارة	70	تهيئة	0.5	-	0.85	0.6	المدى البعيد
23	الشمال	48	تهيئة	-	-	0.75	0.6	المدى البعيد
24	الشمال	33	تهيئة	-	1	0.75	0.5	المدى البعيد
25	غرب المنطقة الصناعية	55	تهيئة	0.65	1	0.8	0.55	المدى القريب
26	غرب المنطقة الصناعية	128.72	تهيئة	0.5	1	0.8	0.5	المدى البعيد

27	غرب المنطقة الصناعية	225.12	تهيئة	0.5	0.5	0.75	المدى البعيد
----	-------------------------	--------	-------	-----	-----	------	--------------

المصدر: PDAU مراجعة 2008 المرحلة الثالثة

من سنة 1996 إلى غاية 2013 الإحدى عشر مخططا لشغل الأراضي POS11 1996 و السبع والعشرين مخطط شغل الأراضي POS27 بعد المراجعة؛ تمت المصادقة على 17 مخطط فقط حيث المصادقة الأخيرة كانت لصالح طريق بجرارة 03 والتي كانت في 20_10_2010. مكاتب الدراسات الوطنية ANAT, URBATIA هي التي كلفت بدراسة 12 مخططا لشغل الأراضي 11 منها ل: URBATIA و الآخر ل: ANAT والثمانية المتبقية كلفت بها مكاتب دراسات خاصة مخطط 02.

جدول 10: الوضعية الإدارية لمخططات شغل الأراضي لمدينة الجلفة

تاريخ المصادقة	تاريخ الإنطلاق	صاحب العمل	المساحة	POS
28/04/1999	1996	مكتب دراسات UBATIA	56	بوخالفة
28/04/1999	1996	مكتب دراسات خاص	50	طريق جحرارة
23/01/2000	1996	مكتب دراسات خاص	60	ZHUN غرب 02
23/02/2000	1996	مكتب دراسات UBATIA	80	بنات بلكل
23/02/2000	1996	مكتب دراسات UBATIA	53	بناية 40
23/02/2000	1997	مكتب دراسات خاص	70	الفصحة
23/02/2000	1997	مكتب دراسات خاص	48	بوتريفيس 1
23/02/2000	1997	مكتب دراسات خاص	40	بوتريفيس 2
23/02/2000	1997	مكتب دراسات UBATIA	44	عيسى القايد
23/02/2000	1998	مكتب دراسات UBATIA	44	منطقة الشرق
29/01/2002	1996	مكتب دراسات خاص	45	ZHUN غرب 01
29/01/2002	1997	ANAT	33	عين السرار
22/12/2004	2002	مكتب دراسات UBATIA	55	وسط المدينة
22/12/2004	1999	مكتب دراسات UBATIA	16	05 جويلية
/	2000	مكتب دراسات UBATIA	88	4Gr بوتريفيس
04/04/2007	2000	مكتب دراسات UBATIA	25	Bd6
20/10/2010	2006	مكتب دراسات خاص	30	طريق جحرارة
/	2009	مكتب دراسات UBATIA	60	POS07

/	2009	مكتب دراسات UBATIA	120	POS27
/	2010	مكتب دراسات خاص	124	POS26

المصدر: مديرية السكن والعمارة فيفري 2023

3- إمكانية الموقع للتوسع العمراني :

يمكن لمدينة الجلفة أن تتوسع على أربعة محاور رئيسية تتمثل في :

3-1- المحور الشمالي:

هذا المحور يتمثل في المدخل الشمالي للمدينة حيث يضم أحياء عين أسرار ، برنادة ، شعوة ، إلا أن هذه المناطق تختلف من حيث التضاريس حيث أنه في منطقة شعوة لا يمكن للمدينة ان تتوسع حيث لا توجد بها مناطق للتوسع أما بالنسبة للأحياء الباقية فإنه هناك مجال للتعمير وهي ضمن المناطق المقترحة للتعمير حيث شرع في انجاز بعض المشاريع بمنطقة عين اسرار تتمثل في سكنات جماعية ، إلا أن الحافطة العقارية لهاته المنطقة ليست كبيرة حيث تتوقف عند وصولها الى المناطق المتضرسة والمنتشعبة

3-2- المحور الغربي :

هذا المحور يمتد على طول محور طريق الشارف حيث تمثل الأراضي في هذا المحور الإمتداد الطبيعي لحي عين الشيخ ، حي الفصحى وحي بربيع .
فبالنسبة لحي الفصحى فهو يتواجد في الجزء الشمالي الغربي للطريق الرئيسي الجلفة - الشارف وهي أراضي قابلة للتعمير مع وجود بعض الإنحدارات التي تتطلب التحكم في التسوية قبل البناء وتمتد هاته الأراضي وصولا إلى حدود الخط الكهربائي ذو الضغط المرتفع حيث يشكل عائقا أمام مواصلة التوسع بهاته الجهة ، أما بالجهة الجنوبية الغربية فتضم تجزئة بن سعيد والجزء الأكبر فهو عبارة عن مخططات شغل الأرض إلا أن العائق في هاته الجهة يتمثل في المنطقة الصناعية التي توجد جنوبا .

3-3- المحور الشرقي :

يمتد هذا المحور على طول الطريق المؤدي من الجلفة نحو بلدية مجبارة حيث يقسم هذا المحور على جزئين :

- الجزء الجنوبي لطريق مجبارة وهذا الجزء هو امتداد لمخطط شغل الأراضي رقم 09 الذي يشمل حي 5 جويلية .

- الجزء الاوسط الشرقي : حيث يشمل هذا الجزء الأراضي الواقعة ما بين طريق بوسعادة وطريق مجبارة وهي موجودة شرق حي الوئام ، وشرق الحي الجامعي والمركز الجامعي وهي أراضي قابلة للتعمير إلا بعض الأراضي الموجودة بها المستغلة في الفلاحة أو المخصصة للارتفاقات وتخضع لنظام صرف المياه .

3-4- محور طريق بحرارة :

ويقع إلى الشمال من الطريق الوطني رقم 46 الرابط ما بين الجلفة والمسيلة أي من الجهة الشمالية الشرقية ، وهي أراضي قابلة للتعمير وتقل فيها العوائق إلا بعض الأراضي الفلاحية . من خلال ما سبق يتضح أن توسع مدينة الجلفة يتجه غالبا إلى الجهة الشرقية للمدينة وبناء عليه فإنه يجب التذكر عند بناء أي منشآت أو تجهيزات جديدة أن يكون لها رابط مع الأحياء الأخرى لكي لا تكون هناك مركزية في التجهيز تتسبب فيما بعد إلى عودة ظهور نفس المشاكل المتعلقة بالمدينة كالإزدحام و التمايز بين الأحياء .

ثانيا: البرامج التنموية المحلية " بلدية الجلفة " :

تبدأ عملية التنمية من خلال التخطيط ووضع استراتيجيات مدروسة تهدف إلى إيجاد سياسات و برامج ملائمة لعمليات التطوير و النهوض بالمنطقة و إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهها، حيث استفادة بلدية الجلفة من عدة برامج تنموية حوت العديد من المشاريع الاجتماعية و الاقتصادية وبيئية و ثقافية، من بينها تدعيم البنية التحتية الاقتصادية و اجتماعية و فك العزلة عن جميع المناطق و فتح المنافسة أمام المتعاملين الاقتصاديين لانجاز المشاريع.

1-مشاريع التربية و التعليم :

لقد أصبح التعليم اليوم عاملا محفزا في التنمية الاقتصادية باعتباره نوع من أنواع الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية .فمثل أي سياسة للتنمية يرجع إلى قلة التعليم ، لهذا السبب تولي البلدية بشكل عام و بلدية الجلفة بشكل خاص أهمية بالغة للتعليم ، فهي تتخذ كافة الإجراءات قصد انجاز المؤسسات التعليمية الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية و ضمان صيانتها ، كما تقوم بانجاز المطعم المدرسي و السهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ في بعض الأحيان .وهذه جملة المشاريع التي قامت بها بلدية الجلفة من خلال برامجها التنموية ابتداء من 2010 إلي

2020 مبينة في الجدول 12.

جدول 11 : المشاريع التي قامت بها بلدية الجلفة من خلال برامجها التنموية

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
انجاز 02 أقسام بمدرسة البهاء	2013	4695000.00	/
انجاز 04 أقسام بمدرسة 20 أوت مع التجهيز	2018	11997000.00	100 %
انجاز 04 أقسام بمدرسة حرفوش عبد القادر مع التجهيز	2018	11972000.00	100 %
انجاز 02 أقسام بمدرسة قاضي النعاس مع تجهيز	2018	5955000.00	60 %

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل

✓ 04 مشاريع تم تنفيذها على مدار 10 سنوات كاملة وهو رقم جد ضئيل بالنسبة للتطور السكان السريع الذي شاهدهته البلدية.

✓ لا تزال هناك حاجة للمرافق التعليمية الخاصة بالطور الابتدائي و عجز على البلدية تغطيته.

2-مشاريع السكنية :

إن دراسة الأوضاع السكنية و مشاكل الإسكان في المجتمع المحلي و السعي نحو التخطيط لمواجهةها أمر بالغ الأهمية فالبلدية تعمل على القضاء على الأكواخ و البناءات الفوضوية وذلك بتقديم المساعدات سواء في إطار البناء الريفي أو إعادة هيكلة الإحياء القديمة أو مشاريع جديدة كليا ، و هذه المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020 مبينة في الجدول 13..

جدول 12 : المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
دراسة و متابعة انجاز سكن وضيقي للفرع البريدي بقرية أولاد عبيد الله مع المتابعة.	03/05/2015	5000000.00	/
تهيئة السكنات التطورية بحبيبرنادة	2018	11974000.00	%100

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

✓ إلى حد الآن الحظيرة السكنية لبلدية الجلفة لم تواكب الطلب المتزايد على السكن أو القطع الأرضية رغم البرامج الكثيرة التي تهدف إلى التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجال العمراني.

✓ وعليه فان المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ويهدف إلى تمكين الهيئات المحلية من تسيير التوسع العمراني من جهة ومن جهة أخرى تمكينها من تطوير الحظيرة السكنية حسب

القوانين الجديدة وفيما يخص قطاع السكن وبالخصوص تسهيل عملية الاستثمار في هذا القطاع.

3- مشاريع الهياكل القاعدية :

وهي جملة التجهيزات الجماعية الضرورية لتنشيط الحركة الاقتصادية مثل الطرقات و الجسور وشبكات الاتصال مكاتب البريد و الأسواق الجوارية البنيات التحتية مثل قاعات العلاج ، حيث تخضع جميعها لعمليات الترميم و تجهيز ، والإنشاء في بعض الحالات وهذه مشاريع مخطط البلدي للتنمية لبلدية الجلفة من سنة 2010 إلى 2020 مبينة في الجدول 14..

التحليل :

✓ الأسواق الجوارية تعتبر مناطق الصناعية ومنطقة النشاطات والتخزين لبلدية الجلفة و هي ضرورية لأهمية البلدية اقتصاديا و لضمان تمركز الصناعة بحكم الموقع وسهولة وصول المواد الأولية إلى المنطقة وكذلك نقلها إلى المستهلك أما التخزين فان شبكة الطرق المتفرعة من مدينة الجلفة تخفف من بعد المسافة إلى منابع التزود حيث تعتبر الجلفة منطقة تخزين وتوزيع.

✓ حسب التطورات الديموغرافية في السنوات الأخيرة فان البلدية تتطلب برمجة مرافق صحية جديدة حسب الحاجة و الطلب.

جدول 13 : المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
دراسة و انجاز قاعة علاج بطريق بحرارة	2011	7550000.00	/
انجاز ساحة للسوق الجوارى بحى الزريعة	2012	4113000.00	/
تهينة سوق جوارى بحى الشيخ	2012	8000000.00	/
تهينة سوق جوارى بحى سليمان عميرات	2012	2752000.00	/
انجاز ساحة للسوق الجوارى بحى بحرارة	2012	4422000.00	/

/	2483000.00	2012	انجاز سور للسوق الجوارى بحى بحرارة
/	3404000.00	2012	انجاز ساحة للسوق الجوارى بحى شعوة
/	38826000.00	2012	دراسة و انجاز سوق الجوارى بحرارة
/	2119000.00	14/05/2014	ترميم قاعة علاج الزينة
/	3000000.00	14/05/2014	تجهيز قاعة علاج منطقة مسكة
/	2896000.00	20/07/2014	ترميم قاعتي علاج حى 05 جويلية و 100 دار

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

4- مشاريع التهيئة و التعمير + المباني الإدارية :

طبقا للمادة 108 يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة حيث تركز البلدية في مخططاتها على الصورة الخارجية لمدينة نظيفة ولائقة لهذا فإنها تقوم بعمليات الترميم و التهيئة الخارجية للمدارس و الشوارع ... مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي في كل ذلك، بالإضافة إلى المرافق الإدارية ألائزم توفرها من ضمن عمليات تهيئة الإقليم و تعميمه كما هي مبينة في الجدول 15.

جدول 14 : المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة للمعملية	المالية	نسبة الانجاز %
ترميم المخرج الرئيسي لواد لحديد	2010	1585000.00	/	/
دراسة و انجاز مقر جديد لخزينة البلدية مع سكن إلزامي	2010	698000.00	/	/
دراسة تهيئة المدخل الشمالي لمدينة الجلفة	2010	995000.00	/	/
تهيئة المدخل الشمالي لمدينة الجلفة من جسر المدخل الشمالي للمدينة إلى ملتقى شارع سوقسيدي نايل	2013	7957000.00	/	/
اقتناء الوسائل المادية لمعالجة و جمع النفايات المنزلية الصلبة	2013	42757000.00	/	/
انجاز فرع إداري صحي بحرارة ش2	2013	13000000.00	/	/
اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة للمعملية	المالية	نسبة الانجاز %
تهيئة خارجية بحى اكمالية الونام	2014	5000000.00	/	/

/	2000000.00	2014	تهيئة خارجية بحي مدرسة الزعفران بحرارة
/	4000000.00	2014	تهيئة خارجية بحي ابتدائية الهدى
/	2000000.00	2014	تهيئة خارجية بحي ابتدائية حاشي معمر
/	18973000.00	2014	تهيئة المداخل لحي بن عزيز الشارع الاداري يحي بن سعيد
/	5052000.00	2015	تهيئة خارجية أمام ثانوية عين اسرار
/	3380000.00	2016	تهيئة خارجية لانجاز فرع البلدية بحي بن تيبة بجانب مقر الدائرة الجديد
%100	11616000.00	2019	تهيئة بناية إدارية بالقرب الحضري بربيح

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

✓ تمت 10 عمليات من تهيئة و ترميم و انجاز 02 مباني إدارية تابعة للبلدية .

5-مشاريع الطرق :

الحق في التنقل مضمون دستوريا لكل مواطن غير أن المواطن لا يزال يعاني عند استعماله لهذا الحق و ذلك بسبب الطرقات المهترئة التي يسلكها ، الأمر الذي منح البلدية إمكانيات إقامة مخططات بقصد صيانة طرقات البلدية و كذلك إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها و هذا ما تحاول تحقيقه بلدية الجلفة في مخططاتها التنموية حيث قامت بالعديد من المشاريع لإعادة تهيئة طرقاته و إنشاء أخرى بهدف تنمية المدينة و فك العزلة عن باقي المناطق و القرى الريفية و هذه حصيلتها في السنوات التالية مبينة في الجدول 35..

جدول 15 :المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تعبيد طريق بحرارة الجلفة - شطر أول-	2010	50000000.00	/
انجاز الطريق الرابط بين الطريق البلدي رقم 22 وعين زينة مرورا بالعرقوب الأحمر	2011	43232000.00	/
صيانة الطريق المزدوج ما بين ملتقى الطرق الرويني و ملتقى الطرق حي الحدائق	2012	4000000.00	/
صيانة النهج الرابط بين الطريق الوطني 01 وإقامة الولاية	2013	16102000.00	/
صيانة الطريق البلدي رقم 22 ما بين	2013	17295000.00	/

الطريق الوطني 01 ومحطة التصفية			
اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
انجاز المسلك الرابط بين قرية أولاد عبيد اللهو ثانوية المجمع المدرسي الجديد	30/04/2014	28323000.00	/
صيانة الطريق الرابط بين حي 100 دار و حي بلبيض مرورا بسوق الرحمة	30/04/2014	19787000.00	/
تعبيد الشوارع المتدهورة للجهة الشرقية للمدينة	25/05/ 2014	7493000.00	/
صيانة الطريق المحاذي لصندوق التقاعدي بحي بن جرمة	03/06/2014	16564000.00	/
تزييت الشوارع المتدهورة للجهة الغربية للمدينة	03/06/2014	7500000.00	/
تهيئة الشارع الرابط بين ثانوية غريسي إلنغاية ابتدائية عيسى القايد	03/06/2014	7986000.00	/
انجاز الطريق الرابط بين الطريق الوطني 01 وثانوية قرية أولاد عبيد الله	25/05/2014	38120000.00	/
دراسة و تعبيد الطريق الوطني رقم 46 و امسكة مع المتابعة	07/04/2015	42941000.00	/
تعبيد الطرقات بحي قناني القديمة	03/12/2015	39816000.00	/
تهيئة و تزييت الطريق الرئيسي بحي بوخالفة	05/05/2015	9148000.00	/
تهيئة حضرية و تزييت الشوارع برووس العيون بجانب محطة نفضال	05/05/15	19722000.00	/
بومدين بلاط و تزييت حي ابتدائية عبيكشي السعيد و حي ثانوية الفصحي	05/05/2015	18914000.00	/
تهيئة و تزييت حي الضاية	08/03/2016	43840000.00	/
تعبيد الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 01 و بريحة امسكة	13/07/2017	55000000.00	/
تهيئة الطريق الرابط بين الطريقين الوطني رقم 46 و اكمالية الفتح حي بوتريفيس	2018	12700000.00	100%
تهيئة شوارع مسعودي عطية	2018	11997000.00	100%
تهيئة الشارع الرابط بين ثانوية بالبيض محمد و مدرسة بورقده بحي بوتريفيس	2018	12000000.00	100%
تهيئة شوارع و ساحة البناء الذاتي بجانب السوق المغطاة الرحمة	2018	11996000.00	100%
تهيئة حضرية للشارع مقابل للسوق الجملة	2018	11800000.00	100%
تهيئة حضرية للشارع الرئيسي للطريق المزدوج مقابل الدرك الوطني	2018	11500000.00	100%

100%	9944651.00	2019	تهيئة و تزيين الشوارع لنهج 06 و شارع مابين مفترق الطرق لمديرية المصالح الفلاحية
100%	9944651.00	2019	تهيئة و تزيين شوارع من مفترق الطرق لمديرية التريبة إلى غاية مفترق الطرق طريق بوسعادة - الونام ومن مفترق الطرق بوسعادة الى غاية مفترق طرق حي 100 دار

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ شملت مخططات البلدية 28 عملية على مستوى البلدية بأغلفة مالية كبيرة من تجديد و إعادة تأهيل و إنشاء طرق وشوارع لفك العزلة و تحريك اقتصاد المنطقة
- ✓ حاليا الطرق الوطنية زيادة عن الدور الوطني فإنها تلعب دور الشريان الرئيسي سواء كانت الطريق الوطني رقم 01 أو الطريق رقم 46 وكذلك الطرق الولائي طريق مجبارة الجلفة وعلى هذه المحاور تتمركز معظم المرافق والتجارة
- ✓ الطرق الثانوية وهي عبارة عن طرق تضمن الربط ما بين المنطقة الجنوبية لبربيح وعين الشيخ وبين بوتريفيس وعين اسرار وبين بلكلح وبوخالفة وبين عير اسرار وعيسى القائد

6- مشاريع الإنارة العمومية :

الجماعات المحلية، التي تتحمل أعباء المرافق العمومية و إنشائها ومن ضمنها الإنارة العمومية من ضمن مخططاتها التنموية كما هو مبين في الجدول 17.

جدول 16 : المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
ترميم شبكة الإنارة العمومية من مفترق الطرق الأغواط الطريق المجبارة	2010	10135000.00	/
إتمام إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية بحي 05 جويلية	2010	3000000.00	/
انجاز شبكة الإنارة العمومية للشارع الغربي المهادي للمقبرة الخضراء ش02	2010	3524000.00	/

/	35770000.00	2010	انجاز شبكة الإنارة العمومية من مقر خزينة الولاية إلى مدخل الرئيسي لسوق سيدي نائل -المعرض سابقا و الشوارع المحاذي له
/	7998000.00	2013	انجاز شبكة الإنارة العمومية الطريق رقم 04المحاذي لواد ملاح
/	4273000.00	2013	انجاز الإنارة العمومية للمساحة المحاذية للقطب الثقافي
/	6388000.00	2014	انجاز الإنارة العمومية بعمارات بن جرمة قرب الحماية المدينة
/	8000000.00	2014	انجاز شبكة الإنارة العمومية لقرية بني لي
/	5480000.00	2014	انجاز الإنارة العمومية عمارات بن جرمة قرب البنك الخارجي
/	8000000.00	2014	انجاز شبكة الإنارة العمومية لقرية أولاد عبيد الله
/	3825000.00	2015	انجاز شبكة الإنارة العمومية بحي قناني القديمة
/	4990000.00	2015	انجاز شبكة الإنارة العمومية لقرية أولاد عبيد الله
100%	11991000.00	2018	إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارع حي بن جرمة
100%	11991000.00	2018	إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارع حي قناني
100%	11995000.00	2018	إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية عبر أحياء بلدية الجلفة
نسبة الانجاز %	القيمة المالية للعملية	سنة الانطلاق العملية	اسم العملية
100%	11991000.00	2018	إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارعحي عين الشبح
100%	8502000.00	2018	إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارعحي 100 دار
100%	11472000.00	2018	إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارعحي الوئام إلى مفترق الطرق

7- مشاريع المساحات والحدائق العمومية :

أما فيما يخص برنامج البلدية للتنمية فإننا نعتمد على سلم المرافق الذي يمنح مساحة 5.1م لكل فرد من المساحات الخضراء تكون عبارة عن مساحات مهياة ومغروسة بعدة أنواع منها القصير ومنها المرتفع الأول لتغطية الأرضية والثاني لتوفير الظل . تبرمج المساحات الخضراء في الأماكن السكنية سواء كانت جماعية أو فردية وتبرمج مساحات كبيرة عبارة عن حدائق عمومية أو حدائق للعب والتنزه في كل منطقة من المناطق التي يفوق حجمها الحي هذه الحدائق تخضع للدراسة والصيانة في كل وقت وتبرمج مساحات خضراء داخل المساحات المخصصة للمرافق العمومية وكذلك المقابر كما هو مبين في الجدول 18..

جدول 17 : المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
إعادة اعتبار و تهيئة حديقة الحرية	2011	22220000.00	/
انجاز حديقة بحرارة ش2	2013	14215000.00	/
تهيئة المساحات الخضراء بمدينة الجلفة - اقتناء شجيرات-	2013	5178000.00	/
تهيئة المساحات الخضراء - اقتناء شجيرات - 05 جويلية طريق الجامعة وحي بوتريفيس	2013	6280000.00	/
تهيئة حديقة وسط المدينة	2013	4839000.00	/
تهيئة المساحات الخضراء - اقتناء شجيرات - حي عين الشيح وسط المدينة و ملتقى الطرق	2013	5000000.00	/
تهيئة المساحات الخضراء بقرية أولاد عبيد الله	2013	1987000.00	/
تهيئة حديقة الزحاف	2014	7919000.00	/
تهيئة حديقة عين السرار	2014	7968000.00	/
انجاز حديقة مقابل لمديرية التكوين المهني	2014	11648000.00	/
إعادة الاعتبار لحديقة سعدي فضيل - تهيئة خارجية -	2014	7977000.00	/

/	7976000.00	2014	إعادة الاعتبار لحديقة سعدي فضيل - تهينة البنايات و الشبكات المختلفة
/	7999000.00	2014	إعادة الاعتبار لحديقة سعدي فضيل تسييج الصور الخارجي
/	42764000.00	2014	تهينة ساحة محمد بوضياف + نافورة الجهة الشمالية لمسجد بن شريف
%75	37539600.00	2019	تهينة حديقة بن تيبة

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

✓ تمت 14 عملية في إطار المخططات لتهيئة الساحات والمساحات الخضراء خلال 10

سنوات السابقة برغم من هذا لازال هناك نقص في مساحات لعب الأطفال.

✓ في محيط النسيج العمراني الحالي المساحات الخضراء لا توجد حسب المطلوب الذي

ينص عليه القانون العمراني وسلم المرافق , ما عاد النسيج العتيق الذي يحضأ بحدائق

عمومية تتمثل في حديقة الظل الجميل حديقة بن جرمة ومساحتين مغروستين موجودتين

على الطريق الوطني رقم 01 .

✓ أما المنطقة الشرقية فان برنامج مسطر سوف ينجز مع برمجة المساحات الخضراء

بخلاف المنطقة الغربية التي ينعلم فيها هذا النوع من العناصر الأساسية لخلق البيئة

الضرورية لترفيه السكان عن حالاتهم اليومية .

8- مشاريع شبكة المياه الصرف الصحي+ توريد المياه الشرب:

تهتم مخططات البلدية للتنمية بالإشراف على جميع الأعمال و الهياكل المتعلقة بالشبكات توريد

مياه الصالحة للشرب و شبكات الصرف الصحي و مياه الأمطار و الفيضانات، وقد قامت بلدية

الجلفة في مخططاتها التنموية بإنشاء العديد من المشاريع التي تخدم هذه النقاط وهذه حصيلتها

للسنوات السابقة 2020/2010 كما هو مبين في الجدول 19..

جدول 18 : المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تجديد شبكة مياه الشرب بأحياء :ديار الشمس و بوخالفة و بن عزيز	2010	7644000.00	/
تجديد شبكة الصرف بوسط المدينة ، عين سرار ،عين الشيخ	2010	7000000.00	/
دراسة انجاز هياكل مياه الشرب بقرية النعاس على 300م ط	2010	199000.00	/
تجديد شبكة صرف المياه بقرية أولاد عبيد الله على 300 م ط	2010	19928000.00	/
دراسة انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية النعاس على 2200 م ط	2010	499000.00	/
تجديد قنوات مياه الشرب المتأكلة	2010	6300000.00	/
توسيع شبكة مياه الشرب بحي بنات بلكل مع المتابعة	2010	2000000.00	/
انجاز شبكة الصرف المياه المستعملة بقرية النعاس على 2200 م ط مع المتابعة	2011	14000000.00	/
انجاز هياكل مياه الشرب لقرية النعاس 300م ط مع المتابعة	2011	3000000.00	/
انجاز ما تبقى من شبكة المياه المستعملة بقرية النعاس	2012	3995000.00	/
انجاز قناة صرف مياه الأمطار بملعب 100 دار	2012	5334000.00	/
إعادة الاعتبار لقنوات الآبار للمنطقة الغربية لمدينة الجلفة	2012	3000000.00	/
تجديد مقطع صرف المياه المستعملة وبالوعات مياه الأمطار بحي بلغزال	2013	7964000.00	/
انجاز مقطع لصرف المياه المستعملة وبالوعات مياه الأمطار بتجزئة الشروق	2013	8000000.00	/
انجاز خزان ماء بقرية امسكة مع الشبكة	2013	6000000.00	/
تحويل مسار قناة مياه الشرب المارة بواد الحديد الممونة لحي الزريعة	2013	3700000.00	/

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
إعادة تأهيل مقطع صرف المياه المستعملة بحي بن عزيز MTH	2013	8000000.00	/
انجاز خزان ماء بقرية الزينة مع شبكة	2013	600000.00	/
انجاز شبكة مياه الشرب و خزان سعته 35مبقرية بنيلي	30/04/2014	4938000.00	/

/	5002000.00	30/04/2014	تحويل مسار قناة مياه الشرب الممونة بحيين سعيد
/	3591000.00	30/04/2014	تحويل مسار قناة مياه الشرب المارة بواد الحديد الممونة لحي الزريعة
/	9936000.00	30/04/2014	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة عبر أحياء المدينة
/	11624000.00	30/04/2014	تجديد شبكة المياه المستعملة لحي قناني القديمة
/	24146000.00	30/04/2014	انجاز و تأهيل بالوعات مياه عبر أحياء المدينة
/	7963000.00	30/04/2014	انجاز شبكة صرف مياه الأمطار من ثانوية غوريسي إلى غاية ابتدائية عيسى القايد
/	7954000.00	30/04/2014	انجاز قنوات الصرف الصحي قرية بن نيلي مع المتابعة
/	7961000.00	30/04/2014	انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بحي شعيباني
/	7250000.00	14/05/2014	انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية أولاد عبيد الله
/	6579000.00	14/05/2014	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب السكناتالتطورية بحرارة
/	6937000.00	03/05/2015	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بتجزئة بقوكة
/	1964000.00	03/05/2015	انجاز شبكة مياه الشرب برؤوس العيون
/	7758000.00	03/05/2015	انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية أولاد عبيد الله
/	4243000.00	03/05/2015	انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية أولاد عبيد الله ش2
/	7905000.00	03/05/2015	انجاز شبكة الصرف الصحي بتجزئة بقوكة
/	4178000.00	03/12/2015	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بحي قناني القديم
/	3251000.00	03/12/2015	انجاز قنوات الصرف المياه الأمطار بحي بوخالفة
/	2759000.00	20/12/2015	انجاز شبكة الصرف مياه الأمطار حي السكنات التساهمية بالجلفة
/	5206000.00	20/12/2015	انجاز شبكة الصرف مياه الأمطار بحي الحدائق
/	4711000.00	03/02/2016	تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي الضاية
/	17720000.00	03/02/2016	تجديد قنوات الصرف المياه المستعملة + مياه الأمطار شارع فلسطين + الحرية
/	8070000.00	11/03/2016	تجديد شبكة قنوات الصرف الصحي بحي الضاية + البرج

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تجديد قنوات صرف مياه بحى الزحاف	03/02/2016	7873000.00	/
انجاز شبكة الصرف الصحي بالفصحي	03/02/2016	4764000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحى الصنوبر	03/02/2016	8504000.00	/
تجديد مقطع صرف المياه المستعملة لحي بربيج في إطار الوقاية من الأمراض المتقلبة	03/02/2016	4370000.00	/
تجديد شبكة الصرف المياه المستعملة لحي البرج بنايات 3-5-6 في إطار الوقاية من الأمراض المتقلبة	07/12/2016	3000000.00	/
انجاز وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحى شعوة	20/06/2017	1899000.00	/
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحى عيسى القايد	20/06/2017	3978000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بأحياء مدينة الجلفة الضاية + فكاني + بن جرمة + الفصحي + وسط المدينة	19/04/2017	12000000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحى البرج البناية 06/05/03 ش2	19/04/2017	3490000.00	/
تجديد قنوات الصرف الصحي بمحاذاة فرق التدخل السريع للدرك الوطني بحى برنادة علي مسافة 120 م ط	28/12/2017	1000000.00	/
تغيير مسار القناة الصرف الصحي بحى المسجد الجديد واد ملاح	24/05/2017	7078000.00	/
إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بأحياء الزحاف + سوق الرحمة + البناء الذاتي + بلبيض	14/06/2017	14591000.00	/
انجاز شبكة الصرف الصحي بحى البناء الذاتي	20/06/2017	11631000.00	/
ربط توصيلات عشوائية للصرف الصحي بالقناة الرئيسية بواد ملاح رؤوس العيون	20/06/2017	8994000.00	/
إعادة تأهيل القناة الرئيسية لصرف المياه المستعملة بحى فكاني بوتريفيس	20/06/2017	3347000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بقرية أولاد عبيد الله ش3	20/06/2017	6942000.00	/
تجديد قنوات الصرف الصحي حي البساتين	20/06/2017	7944000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحى بربيج + جودان المبارك	20/06/2017	7957000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحى عمر إدريس + برنادة	20/06/2017	7968000.00	/

/	1919000.00	20/06/2017	تجديد شبكة الصرف الصحي بحي شعيباني
/	3300000.00	13/07/2017	انجاز قنوات الصرف مياه الأمطار لأحياء المدينة برنادة + عين اسرار + الزحاف
/	8000000.00	13/07/2017	انجاز قنوات صرف المياه المستعملة بحي رؤوس العيون بجانب المسجد

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تجديد شبكة مياه الشرب لتجزئة الإطارات	2018	8963930.01	%100
توسيع شبكة مياه الصالحة للشرب الخاصة بالتجزئات الجهة الشرقية	2018	13000000.00	%100
انجاز شبكة مياه الشرب لحي بوخالفة	2018	6494000.00	%100
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي الكرامة	2018	9965000.00	%100
اقتناء مضخات غاطسة	2018	11544000.00	%100
انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بقرية أولاد عبيد الله الجهة الشمالية	2018	11999000.00	%100
انجاز مقطع لصرف المياه الامطار بحي الزحاف مقابل السوق المغطاة	2018	2495000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة لحي شعيباني بجانب مقر الدائرة	2018	3091000.00	%100
تجديد شبكة المياه المستعملة بوسط المدينة	2018	11977000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة لحي الكرامة	2018	8993000.00	%100
تجديد شبكة المياه المستعملة لحي بن سعيد القديمة الجهة الجنوبية	2018	11995000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية اولاد عبيد الله ش 04	2018	7991000.00	%100
انجاز شبكة صرف الصحي لقرية عين الزينة ش 02	2018	7992000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بطريق رقم 01 المدبغة. شركة اتصالات الجزائر	2018	9971000.00	%100
إعادة تأهيل شبكة صرف المياه المستعملة لحي بالغزال شطر 02	2018	8992000.00	%100
انجاز شبكة المياه المستعملة لحي بوخالفة	2018	7985000.00	%100
إعادة تأهيل و تنقية بالوعات صرف مياه الأمطار بالجهة الغربية للمدينة	2018	8996000.00	%100
إعادة تأهيل و تنقية بالوعات صرف مياه الأمطار بالجهة الشرقية للمدينة	2018	/	%100
إعادة تأهيل شبكة صرف المياه المستعملة عبر أحياء المدينة	2018	/	%100

%100	11987000.00	2018	إعادة تأهيل شبكة صرف المياه المستعملة حي شونان -تعاونية البركة -نهج 08 أمام السجل التجاري.
%100	11976000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي الضاية - عين الشيخ - الظل الجميل
%100	11906000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي الفصحي و الزريعة
%100	11992000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة تعاونية الخوارزمي 03 - فكاني الجهة الشرقية -البرج
%100	11822000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي المستقبل
نسبة الانجاز %	القيمة المالية للعملية	سنة الانطلاق العملية	اسم العملية
%100	11997000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة لتجزئة الإطارات
%100	11970000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة عين اسرار بجانب اكالمية رويني لخضر- عيسى القايد - تجزئة بالغزال - الضاية بجانب مكتب البريد
%100	11995000.00	2018	انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بجانب الوحدة الثانوية المتقدمة للحماية المدنية طريق مجبارة
%100	11987000.00	2018	انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بحي الكرامة ش 02
%100	11998000.00	2018	انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بحي حاشي معمر - الأمل الجنوبي
%100	11998000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي البناء الذاتي ش02
%100	11993000.00	2018	تجديد شبكة صرف الصحي بحي البساتين و حي المستشفى مقابل المجلس الشعبي الولائي
%100	11972000.00	2018	تجديد بالوعات صرف الامطار على طول الطريق الوطني رقم 46
%100	12000000.00	2018	انجاز ما تبقى من شبكة صرف المياه المستعملة برؤوس العيون الجهة الجنوبية
%100	8000000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي الظل الجميل
%100	7198000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي البهاء- سطيحة - تعاونية سن الباء - مسعودي عطية
%100	6992000.00	2018	تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي بنجرمة - تعاونية الشهداء

100%	10981000.00	2018	انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بحي حاشي معمر - حي الأمل الشمالي ش2
100%	3193700.00	2018	إعادة تأهيل شبكة صرف المياه المستعملة لمركز التكوين مستخدمين الإدارة المحلية بالجلفة
100%	9978514.00	2020	تجديد شبكة الصرف المياه المستعملة بحي الضاية

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ تم انجاز ما يزيد عن 80 عملية خلال عشر سنوات شملت تغيير وترميم كافة شبكات التوريد المياه و شبكات الصرف الصحي داخل مدينة الجلفة
- ✓ وكذلك الضغط ويتغذى السكان من خزانات متواجدة في مناطق مرتفعة وأخيرا زودت الشبكة بتموين من الجهة الجنوبية للبلدية لتضمن التغطية الشاملة للسكان
- ✓ شبكة الصرف الصحي لمدينة الجلفة من النظام الموحد وتتجه القناة الرئيسية من الجنوب نحو الشمال باتجاه مياه وادي ملاح لتصب في محطة التصفية والتي هي معطلة عن العمل منذ مدة طويلة وتتمثل القنوات الرئيسية في القناة المارة في الطريق الوطني رقم 01 وهي بقطر 1200م وقناة رئيسية أخرى بقطر 1200م موازية لوادي ملاح في الجهة الشرقية وطريق وبسعادة هو الآخر مجهز بقناة رئيسية بقطر 1200م

9- مشاريع الشباب و الثقافة :

يلزم على البلدية في مخططاتها التنموية المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية و الثقافية و التسلية و تقديم المساعدات للهياكل المكلفة بالشباب و الرياضة والثقافة و نشر الفن والقراءة العمومية و التنشيط الثقافي و الحفاظ عليه ، نظرا للدور الذي تلعبه الرياضة في ملا وقت فراغهم لاسيما من هم في سن المراهقة بالإضافة لإبعادهم عن الآفات الاجتماعية، فقد قامت بلدية الجلفة بإنشاء العديد من الملاعب و تهيئتها للاستعمال للشباب و مكاتب البلدية و مسارح و مراكز الثقافة كما هو مبين في الجدول 20..

جدول 19 : المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة " منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تأهيل ملعب بحي 100 دار ش1	2011	29999000.00	/
تأهيل ملعب بحي 100 دار ش2	2012	44667000.00	/
انجاز ملعب بحي سليمان عميرات	03/04/2014	19928000.00	/
انجاز ملعب بحي الحدائق	03/04/2014	13318000.00	/
انجاز ملعب بقرية أولاد عبيد الله بجوار المجمع المدرسي الجديد	03/04/2014	14884000.00	/
دراسة انجاز و تهيئة ملاعب ببلدية الجلفة مع المتابعة	04/05/2015	35003000.00	/
تهيئة ملعب بن جرمة	20/04/2019	28352000.00	%100

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ هذا النوع من المرافق يؤطر الشباب ويربطه بالمحيط إذا فلا بد من برنامج واسع متكامل ومهيكل يتماشى مع التوسع العمراني وتجهيز مراكز الأحياء بالمرافق الثقافية اللازمة.
- ✓ المخطط يضمن توفيراً لمساحات المخصصة للعب والرياضة لجميع الفئات السكانية ولجميع أنواع الرياضة حيث قدرت المساحات بأنواعها مسبقاً داخل العمليات المنجزة التي بلغت 07 خلال 10 سنوات كاملة.

الأهداف المحققة من خلال العمليات و المشاريع المسطرة ضمن مخططات بلدية الجلفة للتنمية مقارنة مع توجيهات العامة لكل من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمي و المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المذكورين في الفصل التمهيدي: يعتبر المخطط البلدي للتنمية أداة للتخطيط و تهيئة الإقليم على مستوى البلدي ويجسد في أهدافه التوجيهات العامة ل SRAT ; SNAT و استراتيجيات الدولة.

- خلق التوازن الإقليمي و تثبيت السكان لاسيما في المناطق المعزولة .
- الهدف الأساسي لمشاريع التجهيز العمومي هو التزويد بماء الشرب التطهير و الطرق و الشبكات و فك العزلة.

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .
 - التوزيع المتوازي للاستثمارات المحلية و الموارد .
 - القضاء على الزحف الريفي و تشجيع الاستثمار المحلي لاسيما الفلاحة .
 - الاستغلال الأمثل للطاقات و الموارد المحلية.
 - تخفيف الضغط على المستوى المركزي و الولائي بتفويض صلاحيات للبلدية.
 - مساهمة البلدية في وضع الخطة الاقتصادية و تطوير الاقتصاد.
- تخدم هذه الأهداف التوجيهات الأساسية للمخطط الوطني والتي يمكن أن نذكر أهمها:
- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.
 - تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني.
 - التوزيع الفضائي الملائم للمدن والتجمعات السكنية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام
 - بنية حضرية متوازنة، ودعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
 - حماية التراث الأيكولوجي الوطني وتنميته.
 - حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتنميته.
- أهم المشاكل و المعوقات لمخططات بلدية الجلفة للتنمية :
- مستوى المنتخبين المحليين و نقص الكفاءة اللازمة للتسيير .
 - ضعف التاطير التقني و الدراسات : نقص الكوادر المؤهلة في البلديات حيث أن اغلب عمال البلديات أعوان تنفيذ 85%

- المشاكل داخل المجالس البلدية الشعبية المنتخبة : عدم التفاهم بين الأعضاء و تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة.حيث تؤثر بصفة مباشرة على توزيع المشاريع و ترتيبها حسب الأولوية في البلدية
و تقضيل مناطق دون أخرى أصحاب الولاء
- نقص مصادر التمويل والارتفاع المستمر في النفقات المختلفة.
- الصعوبات الجغرافية وطبيعة التضاريس.
- عدم التقيد في المشاريع بمخططات شغل الأراضي ومخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، نجد أن هناك حلقة مفقودة في العملية الإدارية، فالآليات والوسائل الفنية التي تنظم النشاط العمراني موجودة، سواء تعلق الأمر بالمخططات العمرانية، أو القواعد العامة للتهيئة والتعمير، إلى جانب الرخص والشهادات الإدارية. والمكلف بتطبيق هذه الآليات محدد وهو السلطة الإدارية.

في ظل تطور مفهوم البيئة وتشريعاته في الجزائر وصعوبة تحديد تعريف دقيق لها، بالإضافة إلى غياب سياسة بيئية واضحة ونقص وسائل تنفيذها، تصبح حماية البيئة مهمة صعبة بين مطرقة التشريع وسندان الواقع.

وحيث ركزنا على موضوع حماية البيئة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الذي يهدف إلى تحقيق توازن بين قطاعات السكن والزراعة، وحماية البيئة والمحافظة على التراث الثقافي. ومع ذلك، الواقع يظهر العكس.

تم البناء فوق الأوساط الطبيعية والمساحات الخضراء الشاسعة والغابات والمعالم التاريخية بحجة الكثافة السكانية، وتم التضحية بهذه الثروة النادرة. هذا يشير إلى فشل أدوات التهيئة والتعمير، بما في ذلك المخطط التوجيهي، في تحقيق تخطيط عمراني متوازن. يعود السبب جزئياً إلى نقص الثقافة العمرانية من الفرد إلى المؤسسات المعنية لمتابعة التطورات في التخطيط العمراني.

النتائج تشير إلى عدة أسباب:

- ضعف التحكم في التطوير العشوائي وتفوقه.
- نقص قنوات التواصل وتفتتها مع منظمات المجتمع المدني، مثل جمعيات حماية البيئة وجمعيات الأحياء.
- نقص الوعي البيئي في المجتمع ونقص الثقافة الحضرية.

• نقص التأطير البشري لهذه الجمعيات، مما أدى إلى تهميش المواطن.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المشهد القانوني إصدار قوانين تنظم العمران في الجزائر ووضع

آليات ردع للمخالفين. هذا يشير إلى الحاجة إلى سياسة تشريعية واضحة المعالم.

لخلق ثقافة جديدة تجاه البيئة، يجب التحول من ثقافة البناء العشوائي إلى ثقافة البناء

المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. فاروق صاح الخطيب : تقدير دالة الطلب على الإسكان في مدينة جدة - مركز البحوث و التنمية - كلية الإقتصاد و الإدارة - جامعة الملك عبد العزيز . السعودية 1984
2. بشير التيجاني، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999.
3. صالح محمود وهبي ،ابتسام درويش المجي : التربية البيئية وأفاقها المستقبلية ،دار الفكر ، دمشق.سوريا، ط1، 2003.
4. صالح خليل حسن الميبي : تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى . بغداد الطبعة الأولى 1976
5. صفوح خير : البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه ، دار المريخ للنشر .الرياض .المملكة العربية السعودية.
6. صلاح محمود الحجار التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر العربي الطبعة الأولى 2003 .
7. عبد الله عطوي: جغرافية المدن، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الجزء الثالث، ط1، 2001.
8. عصام عزيز شريف : مقدمة في القياس الإقتصادي . د م ج - الطبعة الثانية - الجزائر 1981
9. فتحي ممد أبو عيانة : الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية،، 1987.
10. محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1974.
11. مربيبي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984.

ثانياً: الرسائل والمذكرات الجامعية والمقالات

12. بوجمعة بونش: البنية العقارية وتأثيرها على توجيه و تنظيم المجال العمراني " حالة بلديتي بئر خادم و جسر قسنطينة ، رسالة ماجستير .ج.ه.ب.ع.ت.
13. حليلة بنت ابراهيم بن علي الزبيدي، توظيف المؤشرات الطيفية لكشف وتحليل التغير في التغطية النباتية للأجزاء الغربية من محافظة الطائف) رسالة ماجستير، قم الجغرافيا .جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية 2010

14. دياب رضا، بوزيدة صالح : التنمية الحضرية لمدينة تبسة وأثارها على مقومات التنمية المستدامة .مشروع مقدم لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية، معهد علوم الأرض .جامعة تبسة .جوان 2005.
15. ر.ديب ، س.مهنا : التخطيط من أجل التنمية المستدامة .مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 15 العدد الأول 1999 .
16. علي حجلة: مدينة الميلية النمو الحضري وأفاق التوسع سنة 2010 . رسالة ماجستير في تهيئة المجال، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة.1999.
17. منار محمد أحمد شولي، دراسة غطاءات الأراضي بمنطقة نابلس باستعمال تقنية الاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير في الجغرافيا جامعة النجاح فلسطين 2008
18. نبيل إسحاق فرنسيس: "محافظة المنيا: دراسة في التنمية المستدامة " رسالة مقدمة لمحصول على درجة الدكتوراه في الآداب من قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة أسيوط سنة 2004.
19. نحول مسعود : تقييم المخاطر البيئية للمناطق الحضرية مثال مدينة قسنطينة ، رسالة ماجستير، معهد علوم الأرض جامعة قسنطينة 2004

ثالثا: المؤتمرات والتقارير والمقالات

20. تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة 2022.
 21. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية البشرية، ستوكهولم 5- 16 جوان 1972.
- رابعاً: مواقع الانترنت
22. عبد الله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن

حماية البيئة الرابط . http://www.maaber.org/issue_may10/deep_ecology1.htm

23. L'Algérie face aux enjeux environnementaux avec une stratégie intégrant le développement durable : voir : <https://portail.cder.dz/spip.php?article2758>

خامسا: باللغة الأجنبية

24. Anne-Marie Gérin-Grataloup, Précis de géographie série NATHAN. France.
25. Cherif Rahmani , la croissance urbaine en Algérie ,édition 1982 .
26. Pierre Merlin, française choay « dictionnaire d'urbanisme » PUF 1988.

الملخص

بما أن المدينة كمظهر من مظاهر التنمية بمختلف أبعادها تستوعب أنشطة اقتصادية وأحجاما سكانية وتشغل موقعا وموقعا مميزين لها فإنه لا بد من معرفة حقيقة العلاقة بين تطور المدن و التنمية المستدامة أو العلاقة بين التنمية الحضرية وحماية البيئة، خصوصا مع ظهور العديد من القضايا والمشكلات الحضرية كالنمو العشوائي للمدن وانعدام الخدمات والمرافق الأساسية كأنظمة مياه الشرب والصرف الصحي والزيادة في نسب الجرائم و كثرة الأمراض الاجتماعية والعضوية جراء الفقر وسوء الأوضاع المعيشية لسكان هذه المراكز الحضرية، وهذا ماحاولنا معالجته في دراستنا هاته بمدينة الجلفة.

الكلمات المفتاحية: التهيئة الحضرية، التنمية المستدامة، حماية البيئة، النمو العشوائي، مظاهر التنمية.

Résumé

Étant donné que les villes représentent divers aspects du développement, notamment les activités économiques, les tailles de population et des positions et des emplacements uniques, il est essentiel de comprendre la relation entre le développement urbain et le développement durable, ou la relation entre le développement urbain et la protection de l'environnement. Cela est particulièrement important étant donné l'émergence de nombreux problèmes et défis urbains tels que la croissance urbaine non planifiée, le manque de services de base et d'infrastructures tels que les systèmes d'approvisionnement en eau et d'assainissement, l'augmentation des taux de criminalité et la prévalence de maladies sociales et organiques dues à la pauvreté et aux mauvaises conditions de vie des habitants de ces centres urbains. Ce sont les problèmes que nous avons cherché à aborder dans notre étude dans la ville de Djelfa.

Mots clés : Urbanisme, développement durable, protection de l'environnement, croissance non planifiée, manifestations du développement.

Abstract :

As cities represent various dimensions of development, including economic activities, population sizes, and unique positions and locations, it is crucial to understand the relationship between urban development and sustainable development, or the connection between urban development and environmental protection. This is especially important with the emergence of numerous urban issues and problems such as unplanned urban growth, lack of basic services and facilities such as water supply and sanitation systems, increased crime rates, and the prevalence of social and organic diseases due to poverty and poor living conditions for the residents of these urban centers. These are the issues we attempted to address in our study in the city of Djelfa.

Keywords: Urban planning, sustainable development, environmental protection, unplanned growth, manifestations of development.